إهـداء

إلى التي حملتني وهنا ووضعتني وهنا..
إلى التي أذاقتني طعم الحياة بلبانها..
إلى الذي تعب من أجل راحتي..
وحزن من أجل سعادتي..
إلى أمي وأبي..

شكر وتقدير

عملا بقول النبي ﷺ: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» فإني أتوجه بالشكر الجزيل، والثناء الجميل، إلى مرشدي وأستاذي الدكتور محمد اليوسفي، ذي الصدر الرحب، والكلمة الطيبة، فجزاه الله خير ما جزى تلميذا عن أستاذه.

كما أشكر كل من أعانني في بحثي هذا حتى استوى صلبه، واشتد عوده، من شيوخي وأساتذتي، وإخواني وأصفيائي..

يا أيُّها المُحسِن المشكورُ من جهتي والشُّكر من قِبل الإحسان لا قبلي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السهيلي: وَقَدْ أَمْلَيْنَا جُزْءًا فِي أَسْرَارِ:
مَا فَائِدَةُ الْعَدْلِ عَنْ فَاعِلٍ إِلَى فُعَلَ؟ وَمَا حَقِيقَةُ الْعَدْلِ وَالْمَقْصُودُ بِهِ؟ وَلِمَ لَمْ يُعْدَلْ عَنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ؟ وَلِمَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي الصِّفَاتِ؟ وَلِمَ لَمْ يَكُنْ مِنْ الصِّفَاتِ إِلَّا فِي مِثْلِ عَامِرٍ وَزَافِرٍ وَقَاثِمٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِكٍ وَصَالِحٍ وَسَالِمٍ؟ وَلِمَ خَصَّ فُعَلُ هَذَا الْبِنَاءَ بِالْعَدْلِ إِلَيْهِ؟ وَهَلْ عُدِلَ إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِهِ أَمْ لَا؟ وَلِمَ مُنِعَ الْخَفْضَ وَالتَّنْوِينَ إِذَا كَانَ مَعْدُولًا إِلَى هَذَا الْبِنَاءِ؟ فَمَنْ اشْتَاقَ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَسْرَارِ فَلْيَنْظُرْهَا هُنَالِكَ،
فَإِنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ قَدْ حَامَ فِي كِتَابِ الْخَصَائِصِ عَلَى بَعْضِهَا فَمَا وَرَدَ، وَصَأْصَأَ فَمَا فَقَّحَ

الروض الأنف (283-282/2)

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، أحمده وأستعينه وأستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه إلى يوم الدين.

وبعد فقد زاد الله الأمة العربية شرفا أن أنزل الكتاب بلسانها، وجعله خاتم الكتب المترلة والمهيمن عليها، وحفظه من تطرق التحريف والتبديل إليه على مر العصور وتطاول الدهور، إلى أن يرفع من الصحف والصدور، وصانه عن كل باطل كما قال ﴿لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾[1] وضمن كلاءته سبحانه بقوله: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾[2] فكان هذا القرآن الشريف سر دوام اللغة العربية، وسبب رقيها وعزها، فتسارعت الهمم لخدمة هذا الكتاب، وبذلت في ذلك النفس والنفيس، ونالت اللغة العربية -لتعلقها بالوحيين الشريفين- حظا وافرا من البحث والدراسة، وجاءت الدراسات متنوعة متناولة جوانب شتى من هذه اللغة صرفها ونحوها ومعجمها وبلاغتها وغير ذلك، ومن أهم علوم اللغة العربية وأعظمها فائدة علم النحو، الذي يحفظ اللسان من اللحن ، بعد أن دخل في العرب من ليس منهم، وانقرضت فيهم ملكة التكلم باللسان العربي سلقة، وقد تعددت في هذه الصناعة الأقلام وتنوعت، فاشتهر الخليل بن أحمد الفراهيدي به، "وانتهت إليه أيام الرشيد، أحوج ما كان الناس إليها، لذهاب تلك الملكة من العرب. فهذب الصناعة وكمل أبوابها. وأخذها عنه سيبويه، فكمل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور، الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده. ثم وضع أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاج كتباً مختصرة للمتعلمين، يحذون فيها حذو الإمام في كتابه.

ثم طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها، في الكوفة والبصرة: المصرين القديمين للعرب. وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن، باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على

---

[1] سورة فصلت الآية (42).
[2] سورة الحجر الآية (9).

المتعلمين.. وبالجملة فالتآليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها، وطرق التعليم فيها مختلفة، فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين. والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم كذلك.."[1]

هذا وقد عزمت على أن أتناول طرفا من أطراف هذه المدارس التي ذكرها ابن خلدون، ألا وهي المدرسة الأندلسية، ممثلة في شخصية الإمام السهيلي من خلال الممنوع من الصرف.

والممنوع من الصرف قضية من القضايا النحوية التي اهتم بها النحاة من سيبويه في كتابه، مرورا بنحاة الأندلس، ووصولا إلى المحدثين في بحوثهم في هذا الموضوع، ولهم فيه جمل من المسائل اتفقت كثيرا، واختلفت أحيانا، وحاولوا تفسير هذه المسائل، وتعليل هذه الظاهرة، فأدلى كل بدلوه، والإمام السهيلي أحد الذين أثارت حفيظتهم تعليلات النحاة للممنوع من الصرف، فتناولهم بالانتقاد والرد، فكتب ما أملاه في كتابه الأمالي، فجاء موضوعا لطيفا شائقا، جديرا بالبحث والدراسة.

و"يرتبط ذكر الإمام السهيلي عند العامة، بما كتب في السيرة النبوية ، وما كتبه في مبهمات القرآن وبما اشتهر به من شعره في التضرع والدعاء كقوله:

يا من يرى ما في الضمير ويسمع	أنت المعد لكل ما يتوقع
يا من يرجى للشدائد كلها	يا من إليه المشتكى والمفزع
يا من خزائن رزقه في قول كن	امنن فإن الخير عندك أجمع

غير أن الباحث يكتشف في هذا الإمام لغويا مبدعا، ومفكرا نحويا بارعا، فكتابه في نتائج الفكر، وأماليه، يوضحان ما له من رسوخ قدم في العلوم اللغوية"[2]

علما بأن الإمام السهيلي لم يكن فيما تناوله في كتبه النحوية إمعة يلوك ما بلغه من كلام النحاة وتعليلاتهم، بل كان عزيز النفس في العلم، عاليَ الكعب فيه، فقد كان أحد المجتهدين الذين أثْرَوا الساحة النحوية بخالص أفكارهم، وتحرروا من ربقة التقليد نحو فضاء الإبداع والنقد والمناقشة، الأمر الذي يظهر بجلاء في أماليه التي حمل فيها على النحاة فيما وضعوه من علل للممنوع من الصرف، مما يجعل من الكتاب قفزة نوعية في تجديد النحو،

---

[1] مقدمة ابن خلدون (ص 546-547).

[2] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد اباه (ص244) بتصرف.

وإمداده بنفس جديد من البحث والتفكير، خاصة في هذا الموضوع الذي لا تكاد تفتح كتابا في النحو إلا وتجد في شأنه صفحات قلت أو كثرت، بل لقد اهتم به البعض اهتماما بالغاً حتى أفرده بكتاب مستقل كما فعل أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب 291هـ بكتابه 'ما يجري وما لا يجري' والزجاج 311هـ بكتابه 'ما ينصرف وما لا ينصرف' ومن المحدثين إميل يعقوب بديع بكتابه 'الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي '، غير أننا لم نر مثل هذا المترع الذي نزع به الإمام أبو القاسم عند أحد منهم، حيث راغ إلى عللهم التسع فاستنطقها فلم تحر إليه جوابا، فراغ عليها ضربا باليمين، واستبدلها بما رآه رحمه الله يفي في العلة بالاطراد، ويخرج فيها من التحكم والانتقاض.

وقد اعتمدت في ذلك على كتابه الأمالي، إذ فيه فصل مذهبه الطريف المخالف لجمهور النحاة، وحاولت تقريب الصورة في استظهار هذا المذهب، وتناولته بالعرض والمناقشة من خلال عرض قول جمهور النحاة الذين يعتبرهم السهيلي خصوما له في هذه المناظرة، خصوصا منهم شيخهم سيبويه الذين صرح السهيلي باسمه.

والذي حدا بي إلى اختيار هذا الموضوع غرابته الكامنة في نقض بنود نحوية صارت بمثابة ثوابت في النحو أو كادت، ثم أسلوب الكتاب الذي اختار صاحبه أن يكون جدليا محاورا، والنفس مولوعة بحب الأشياء الغريبة خاصة إذا كانت طريقة عرضها تشد الانتباه، وتثير الفضول، زد على ذلك أنني لم أجد من تناول هذا الموضوع بدراسة وافية تشفي عليل حب الاستطلاع العلمي، أو تروي غليل الباحث الصدي، فأزمعت أمري على أن أجعله موضوع بحثي، عَلّي أقارب بعض أعتابه، خاصة وقد أشار به علي أستاذي ومشرفي الدكتور محمد اليوسفي ــجزاه الله خيراــ فاستحسنت الفكرة، وأعجبت بالموضوع.

ومن الأمانة التي يفرضها البحث العلمي أنني استفدت كثيرا من كتاب 'العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف دراسة تحليلية موازنة '، للدكتور شعبان زين العابدين محمد. فيما ينيف على الخمسين ورقة من الحجم المتوسط، تعرض فيها للممنوع من الصرف وعلله، منتصرا لقول الجمهور، وأورد نتفا من كلام الإمام السهيلي، على أنه لم يحلله و لم يستقصه، بل يكتفي باستعراضه بعضه وذكره مذهب الجمهور، مصدرا كلام الإمام السهيلي بانتقاد حاد غالبا، مذيلا عليه بما يراه ردا عليه.

ولا يكاد بحث علمي يخلو من صعوبات تطرأ عليه خلال إنجازه بين الفينة والأخرى، فمن ذلك ضيق الوقت المخصص للبحث مشاركة مع حضور المحاضرات في الفصل ومراجعة دروسها والإعداد لاختبارات الفصل السادس ، إضافة إلى كون مذهب الإمام السهيلي مغمورا غير معروف، مما شكل شحّا في المراجع والمصادر، في مقابل كثرة المؤلفات في المذهب المشهور في الممنوع من الصرف . وليس من السهل أن يتناول باحث مثلي مذهب الإمام السهيلي بالبحث والمناقشة، علما أنه أحد الأعلام المتبحرين في اللغة في زمنه، الذين طبقت شهرته الآفاق.

وقد قسمت بحثي بعد هذه المقدمة إلى ثلاثة محاور:

- **المحور الأول**: الإمام السهيلي وكتابه الأمالي. وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: ترجمة الإمام.

الثاني: الإمام السهيلي.

الثالث: كتاب الأمالي.

- **المحور الثاني**: الممنوع من الصرف عرض ومناقشة، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: موقف السهيلي من العلة.

الثاني: هدم السهيلي لعلل النحاة في الممنوع من الصرف.

الثالث: العلل التي اقترحها السهيلي بديلا.

ومنهجي في المناقشة أني أقتصر على فقرة كاملة في معنى واحد مستقل ثم أناقشه بما يسر الله تعالى وفتح به . وقد لا أورد كلامه كاملا إن كان طويلا بل أكتفي بالتركيز على مواطن الخلاف بينه وبين النحاة، أو ألخصه محاولا جمع شتاته.

وختمت بمضمون عام عن البحث، وما انتهيت إليه من رأيي الخاص.

وهذا أوان خوض غمار هذا البحث، وركوب ثبجه، متوكلا على الله، ثم مستضيئا بإرشادات أستاذي، وأملي أن أوفق فيه، وأن يروق البحث قارئه، وألا أخيب في تأكيد نسبتي إلى كلية اللغة العربية، والفضل لله سبحانه وذلك ظني به. وإن كانت الأخرى، فعذري فيه أنني عالجت البحث فنثرت بنيات أفكاري، فلقارئها غنمها، وعلي غرمها،

وحسبي فيه أنني بذلت الجهد، واستفرغت الوسع، وشفيعي أن ميدان البحث رحب فسيح، والخطأ مني ومن الشيطان. والحمد لله أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا.

المحور الأول: الإمام السهيلي

وكتابه الأمالي

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: ترجمة الإمام السهيلي[1]

أ – اسمه ونسبه:

سكتت مصادر ترجمة السهيلي عن حياته الخاصة، و لم تذكر شيئاً عن أسرته، وكل ما انتهى إلينا من حديث آبائه خبران: **أحدهما** ألمح إليه ابن دحية وهو يعرِّف بشيوخ السهيلي قال: "ورحل إلى قرطبة، فقرأ القرآن العظيم بالمقارئ السبعة على المقرئ أبي داود سليمان بن يحيى بمسجده بباب الجوز".[2]

وأما الخبر الثاني، فقد ساقه السهيلي في الروض الأنف، وألمع فيه إلى جده، فقال: "رُوي حديث غريب لعله أن يصح، وجدته بخط جدي أبي عمران أحمد بن أبي القاضي رحمه الله"[3].

عرض ابن دحية لنسب شيخه السهيلي فقال: أبو القاسم السهيلي، وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن، واسمه أصْبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح، وهو الداخل إلى الأندلس. هكذا أمْلى عليّ نسبه، وقال إنه من ولد أبي رُوَيْحَة الخثعمي الذي عقد له رسول الله ﷺ لواء عام الفتح، ذكره أهل السِّيَر.

عرف السهيلي بثلاث كُنى: ثنْتان تردَّدتا في أكثر المصادر، وهماأبو القاسم وأبو زيد، والثالثة ذكرها ابن الأبار، وابن فرحون، وابن الخطيب، وابن العماد، وهي أبو الحسن.

اشتهرت نسبة السهيلي إلى سهيل، غير أن البلديين لم تتفق كلمتهم على المراد بها. فياقوت الحموي يعتبر سهيلاً وادياً، فيقول: "ووادي سهيل بالأندلس من كورة مالقة، فيه قرى، من إحدى هذه القرى عبد الرحمن السهيلي، مصنف 'شرح السيرة المسمى بالروض الأنف'؛ وجنَح ابن الخطيب إلى اعتبارها حصناً، فقال واصفاً إياها إنها "حصن حصين، يضيق عن مثله هند وصين".

وأما مناسبة تسميته هذا الوادي بـــ(سهيل)، فقد أبان عنها الحميري وهو يصف "مربلّة" وأنها بالقرب من مرسى سهيل، فقال: "وهناك جبل منيف عال يزعم أهل تلك

---

[1] استعنت بالدراسة التي قام بها الأستاذ البنا في كتابه: 'أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي' (ص47-48). مع تصرف وزيادات.
[2] المطرب (ص231).
[3] (299/1).

الناحية أن النجم المسمة سُهَيْلاً يُرى من أعلاه، قال: ولذلك سُمي أبو القاسم الأستاذ الحافظ مؤلف 'الروض الأنف' السيهيلي".

ويفيد الأستاذ عبد الله عنان أن سُهيلاً بلدة قديمة يرجع تاريخها إلى عهد الرومان، كانت تُدعى Selitane، فغيّر المسلمون اسمها إلى سهيل، وما زالت قائمة حتى الآن، وتعرف اليوم باسم Tuengirola، وتبعد عن مالقة بنحو ثلاثين كيلومتراً.

ب – مولده:

لا يكاد يقوم خلاف في تاريخ ميلاد السهيلي أنه سنة ثمان وخمسمائة للهجرة (508 هـ)، كماجاء على لسان ابن دحية قائلا: "سألته عن مولده فأخبرني أنه ولد سنة ثمان وخمسمائة". ولم يَرد خلاف ذلك إلا ما ذكره ابن الأبار : "وقال أبو القاسم بن الملجوم، أحد تلاميذ السهيلي: أخبرني أنه ولد عام سبعة أو ثمانية وخمسمائة، شك فيها لوقوع مداد على تاريخه" كما لم يحقق الذهبي ميلاده، وكأن الأمر انبهم عليه، فاكتفى بأن قال: "مولده سنة بضع وخمسمائة" وأعقب ذلك قوله: "وعاش اثنتين وسبعين سنة"، فيؤول كلامه إلى أن السهيلي ولد سنة 508 هـ.

ت – رحلاته العلمية وشيوخه:

من المؤكد أن السهيلي قضى العقدين الأولين من حياته في مالقة، ولم يفارقها إلا بعد أن مات شيخه ابن الطراوة سنة 528 هـ، وقد أفادت بعض المصادر أنه أقام فترة بإشبيلية، كما أفاد ابن الخطيب أنه دخل غرناطة. ومن المحتمل أنه رحل إلى قرطبة قبل ذلك حيث لقي جلة من الشيوخ الذين كانوا مقصد الطلاب. ولعل السهيلي ضاق بمالقة – مسقط رأسه ومرتع صباه– ولم يطب له فيها عيش بعد أن افتقد أعظم شيوخه تأثيراً في حياته العلمية، غير أن خيبة أمل السهيلي لم تدم طويلاً. فقد قيض الله له أن يحظى بلقاء القاضي أبي بكر بن العربي الذي فيه ضالته، فلازمه وأخذ عنه علماً غزيراً في فنون شتى، وإن كتبه وأماليه لتزخر بنقول وفوائد لقنها عن شيخه ابن العربي.

وقد رجح الدكتور محمد إبراهيم البنا أن السهيلي، أنهى رحلته العلمية وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، عاد بعدها إلى بلده مالقة، فكانت له بها حلقة وتلاميذ، وقضى فيها بقية عمره يعاني شظف العيش، وبؤس الحرمان.

لقد كان السهيلي حريصاً على طلب العلم، مجداً في تحصيله ومتابعة حلقات العلم، وإذا كنا قد حُرِمنا برنامجاً لشيوخ السهيلي، فإن مصادر ترجمته عامة، وكتاب 'المطرب' خاصة، قد أسْعَفَتْنَا بأسماء الكثير منهم.

ولقد عُنِيَ ابن دحية بترتيب شيوخ السهيلي ترتيباً زمنياً، وإن ذلك يسعف -لا محالة- في الوصول إلى نتائج على قدر كبير من الأهمية، كاستيضاح زمن الطلب، واتجاهات الشيوخ، ومدى الأثر الذي خلفوه فيه، كما يساعد كل ذلك على استكشاف شخصيته واستقلاله في آرائه واجتهاداته، ولا سيما أنه كان ذا ملكات متعددة الجوانب والاتجاهات.

فمن أشهر شيوخه:

1 ــ أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله الليثي الشهير بابن الطراوة (ت 528 هــ)، وهو أعظم شيوخ السهيلي أثراً في اتجاهه النحوي واللغوي، وقد كان نحوياً ماهراً أديباً يقرض الشعر ويُنشئ الرسائل، وله آراء في النحو انفرد بها. وقد كان السهيلي شديد الإعجاب به، أثنى عليه في أكثر من موضع من تآليفه، وتأثر ببعض أصوله وآرائه.

2 ــ أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي (ت 543 هــ) المفسر صاحب 'أحكام القرآن'، أفاد ابن دحية أن السهيلي لازمه فأخذ عنه كثيراً من الحديث والأصول والتفسير. وقد كان لهذه الملازمة آثار طيبة عكستها مؤلفات السهيلي، فهو كثير الإحالة على ابن العربي، حتى صار لقب "شيخنا" إذا أطلق لا ينصرف إلا إليه.

3 ــ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي، ذكر ابن دحية أن السهيلي سمع عليه جملة من الحديث وحدَّث عنه كثيراً في 'الروض' و'التعريف والأعلام'، وتكاد مروياته عنه تكون من طريق أبي علي الغساني. ومن هذه المرويات كتاب 'الاستيعاب' لابن عبد البر، و'مسند البزار'، و'سيرة ابن هشام'.

4 ــ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك (ت 541 هــ)، قال ابن دحية: "ولزم الأستاذ الماهر النحوي أبا القاسم بن الرماك، فلقن عنه فوائد النحو".

وقد برز ابن الرماك في الأدب واللغة، واشتهر اشتغاله بـــ'كتاب' سيبويه. وكان السهيلي كثير الثناء عليه والتقدير له. ومن ذلك قوله فيه: "كان إماماً في صنعة العربية"[1].

[1] الروض الأنف (202/1).

د- آثاره: كتبه وتلامذته:

إذا عم الغيث كثر انتفاع الناس به، فلقد وُهبَ الإمام السهيلي من أبناء أفكاره وبنياتها، ما برّ به بعده، ورفع شأنه بعد موته. فأبناء أفكاره تلامذته الكثيرون ومن أشهرهم:

1 ــ أبو علي الرندي (ت 616 هـــ): أفاد الرعيني أنه أكثر عن السهيلي وتفقه به واختصر بصحبته وروى عنه جميع تواليفه، وذكر بعض طلبته أنه "لم يكن في حلبة الأستاذ أبي زيد السهيلي ــ من الطلبة ــ أنجب منه على كثرتهم"[1]. وقد كان السهيلي يقدر فيه نبوغه وتفوقه حتى لقد قال في حقه معترفاً بكفاءته: "هو أقصد لـــ'كتاب' سيبويه منا"[2].

2 ــ ابن دحية الكلبي، أبو الخطاب (ت 633 هـــ): اشتهر إكثاره عن السهيلي. قال ابن دحية: "قرأت عليه وسمعت كثيراً من أماليه التي أملاها في معاني كتاب الله العزيز وأنواره، ودقائق النحو وأسراره، وغوامض علم الأصول وأغواره".

3 ــ أبو علي بن كسرى الموري (ت 616 هـــ): أجرى ابن الخطيب ذكره في عداد شيوخ محمد بن أحمد بن عبد الأستجّي الحميري، وحلاّه هذا بقوله: "وكان من طلبة أبي القاسم السهيلي وممن نبغ صغيراً، وهو الذي أنشد في طفولته السيد أبا إسحاق الكبير".

أما بنيات أفكاره فما أكثرها ومن أشهرها:

1 ــ 'الروض الأنف والمشرع الرِّوَى في تفسير ما اشتمل عليه حديث سيرة رسول الله، صلى الله عليه وسلم واحتوى'. و(الروضة الأُنُف) هي التي لم يُرْعَ منها شيء. والمَشْرَعُ مورد الشاربة، والرِّوَى -بكسر الراء وفتح الواو- غير الكدر، كما يقول السهيلي نفسه في مقدمته. و هو أعظم مصنفات السهيلي، وأوسعها شهرة بين أهل العلم قديماً وحديثاً.

2 ــ 'نتائج الفكر': حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا ونشر مرتين: الأولى بليبيا سنة 1978 م، والثانية بمصر بدار الاعتصام سنة 1986 م. وقد عُنِي في هذا الكتاب بجوانب خمسة: الدلالة، والعلة، والعامل، ونظم القرآن، ونقد المصطلحات والتعريفات.

3 ــ 'كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية': حققه كذلك الدكتور البنا، وقد صدرت له نشرة أولى عن جامعة قاريونس بليبيا سنة 1980 م. وقد عني فيه بذكر مصادر المواريث في كتاب السنة وأقوال الصحابة.

---

[1] الإحاطة (3288/2).
[2] المصدر نفسه.

4 ــ 'التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام': وموضوع الكتاب هو التعريف بمبهمات القرآن أعلاماً كانت أو غير أعلام.

ولقد كان السهيلي سباقاً إلى إفراد كتاب في هذا الباب، وقد أمكنه أن يجمع ما تناثر من مبهمات القرآن من مصادر كثيرة أحال عليها في تأليفه.

5 ــ مجموعة من الأمالي والمسائل المفردات أشار إلى طائفة منها في كتابه 'الروض الأنف'. وسيأتي الكلام مستقلا عن هذا الكتاب.

قال ابن كثير: "واشتغل وحصل، حتى برع وساد أهل زمانه بقوة القريحة وجودة الذهن، وحسن التصنيف وذلك من فضل الله تعالى ورحمته" ووصف كتبه قائلا: "فريدة كثيرة بديعة مفيدة".[1]

هـــ – أواخر حياته ووفاته:

ظل الإمام السهيلي يكابد شظف العيش، وقلة ذات اليد إلى السنوات الثلاث الأخيرة التي حظي فيها بعطف الخلافة الموحدية ورعايتها، وذلك بعد أن أطلعهم ابن دحية على كتابه 'الروض الأُنف'، فأمرا بوصوله إلى حضرتهم بمراكش، وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم، وقوبل بمكارم الأخلاق، وأزال الله عنه علام الإملاق، واستقبل بالجاه الجسيم، والوجه الوسيم. وقد سكتت مصادر ترجمته عن المهام التي أسندت إليه في مراكش، فقيل إنه أُسند إليه هناك منصب قاضي الجماعة. ذكر ذلك الذهبي، وابن الجزري، وليس بمسلّم: إذ المعروف أن قضاء الجماعة كان مسنداً –يومئذ– لصديقه ابن مضاء القرطبي.

و لم تكن هذه السنوات الثلاث في حياة السهيلي في مراكش هنيئة سعيدة. فلقد غاظ الحساد أن يُولى هذه العناية، ويحظى من الحضرة بهذه الحظوة، والعمر –مع ذلك– قد عسا وذبل عوده، وذهب العيش وأفل سعوده، فعندما عاش مات.

توفي السهيلي –رحمه الله– بمراكش، على المشهور، سنة 581 هـــ، وقبره بها معروف.[2]

---

[1] البداية والنهاية (339/12).

[2] من مصادر ترجمته: 'المطرب في أشعار أهل المغرب' لابن دحية (ص 230) 'إنباه الرواة أنباه النحاة' لجمال الدين القفطي (162/2) رقم الترجمة (379) 'الإحاطة في أخبار غرناطة' للسان الدين بن الخطيب (477/3) و'أعلام مالقة' لأبي عبد الله بن عسكر –وأتمه حفيده أبوبكر بن خميس– (ص252)، و'الوافي بالوفيات' لابن أيبك الصفدي (76/6) و'وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان' لابن خلكان (143/3) و'تذكرة الحفاظ' للحافظ الذهبي (1348/4) و'البداية والنهاية' للحافظ بن كثير (339/12) و'بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة' للسيوطي (81/2) رقم الترجمة (1491) 'معجم المؤلفين' لرضا كحالة (147/5)، و'موسوعة أعلام المغرب' لعبد الكبير بن المجذوب الفاسي (377/1) و'الأعلام' للزركلي (313/3).

تنبيه: جاء في كتاب 'تاج العروس'[1] في فصل السين من باب اللام عند مادة (سهل) قول الزبيدي: "وسهيل كزبير حصن بالأندلس إليه نسب الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي مؤلف الروض الأنف" إلى أن قال: "مات بمراكش سنة 481". وهو خطأ ظاهر، إذ محال أن يكون الاختلاف في سنة الوفاة بمائة سنة، خاصة وأن كتب التراجم المشهورة أطبقت على أنه توفي سنة 581هـ وبذلك صرح تلميذه ابن دحية.

[1] (384/7) الطبعة الأولى (1306هـ) منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان.

المطلب الثاني: الإمام السهيلي نحويا

تميز القطر الأندلسي بالنبوغ في علم النحو، وازدهر الاشتغال به، وصارت المكانة للمهتمين به، حتى قال المقري: "والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جِدّة، وهم كثيرو البحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو –بحيث لا تخفى عليه دقائقه– فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء"[1]

والإمام السهيلي وافق هذا الخصب، فتشبع بمعين اللغة العربية، وولع بالنحو وشغف به، وبدا ذلك ظاهرا من خلال معالم عديدة يمكن تصنيفها فيما يأتي:

أ– مؤلفاته: وتنقسم إلى قسمين: الأول ما هو موضوع في النحو خاصة، والثاني ما وضعه لأغراض أخرى، وفي هذا القسم الأخير نجد الإمام السهيلي غالبا ما تغلبه تلك نزعته النحوية نحو تحقيق مسألة أو الإشارة إليها أو مناقشتها، ولنمثل لذلك بمؤلفه في السيرة النبوية وهو 'الروض الأنف' فقد تعرض الإمام هناك لعدة مسائل نحوية، بعضها ناقشه، وبعضها أشار إليه، فمن ذلك قوله: "وزعم ابن سيده في المحكم له أن العرب تنسب إلى البحر: بحراني على غير قياس، وأنه من شواذ النسب، ونسب هذا القول إلى سيبويه والخليل، ولم يقله سيبويه قط، وإنما قال في شواذ النسب: تقول في بهراء بهراني، وفي صنعاء صنعاني، كما تقول بحراني في النسب إلى البحرين التي هي مدينة، وعلى هذا تلقاه جميع النحاة، وتأوّلوه من كلام سيبويه، وإنما شبه على ابن سيدة لقول الخليل في هذه المسألة.. ومازال ابن سيدة يعثر في هذا الكتاب وغيره عثرات يدمي منها الأظل، ويدحض دحضات تخرجه إلى سبيل من ضل.."[2] وقال: "وذكر مَدْلِجة تِعْهِن بكسر التاء والهاء، والتاء فيه أصلية على قياس النحو فوزنه فِعلل إلا أن يقوم دليل من اشتقاق على زيادة التاء".[3]

أما القسم الثاني فهو ما ألفه في النحو خاصة، ونذكر:

-كتابه 'نتائج الفكر'. وتقدم الحديث عنه.

---

[1] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (221/1).
[2] (163/2).
[3] (328/2).

- 'شرح الجمل للزجاجي' ولم يتمه[1].

- كتاب الأمالي الذي هو معتمدي في هذا البحث. وسيأتي الكلام عليه.

- مسائل في النحو واللغة والحديث والفقه، وقد عثر عليها الدكتور طه محسن في مخطوطة تحتفظ بها مكتبة فاتح بإستانبول ضمن مجموع رقمه 469، فحققها ونشرها بمجلة "المورد"[2] العراقية، وأكَّد أنها القسم الثاني المكمل لما نشره الدكتور البنا. وتضم مسائل كثيرة في النحو مثل: مسألة في حروف الشرط.مسألة في الاستثناء. مسألة في المفعول معه. تعليق على كلام أبي علي الفارسي في كتاب "الإيضاح".

إلى غير ذلك من المسائل التي عني الإمام السهيلي بتحقيقها وتتبعها، في كراريس يمليها، ورسائل يصنفها، وتغلب عليها الدقة والجزئية، مما يدل على كعب عالية في الاستنباط والملاحظة. ومن تلك المسائل في 'الروض الأنف' :

1 ــ مسألة في (الكحل): ذكرها عند قوله صلى الله عليه وسلم في وصف إبراهيم عليه السلام: «لم أر رجلاً أشبه بصاحبكم، ولا صاحبكم أشبه به منه»، فقال: "ولو أسقط من الكلام (أشبه) الثاني لكان حسناً جداً، ولو أخر (صاحبكم) فقال: ولا أشبه به صاحبكم منه». لجاز، ويكون فاعلاً بأشبه الثانية، ويكون من باب قولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد، وهي مسألة عذراء لم تفترعها أيدي النحاة بعد، ولم يكشف منها متقدم منهم ولا متأخر ممن رأينا كلامه فيها، وقد أملينا في غير هذا الكتاب فيها تحقيقاً شافياً".[3]

12 ــ مسألة في (وحده) منصوباً على حال: قال السهيلي: "وفي باب (وحده) أسرار، أملياها في غير هذا الكتاب، ومسألة وحده تختص بباب وحده".[4]

3 ــ مسألة في لفظ الجلالة: قال: "حكم الألف واللام في هذا اللفظ يخالف حكمها في سائر الأسماء، ألا ترى أنك تقول: يا أيها الرجل، ولا ينادى اسم الله بيا أيها، وتقطع همزته في النداء، فتقول: يا ألله، ولا يكون ذلك في اسم غيره، إلى أحكام كثيرة يخالف فيها

---

[1] بغية الوعاة في أخبار النحاة للسيوطي (81/2).
[2] المجلد 18 العدد3، 1989 ص84.
[3] (199-198/2).
[4] (82/4).

هذا الاسم لغيره من الأسماء المعرفة. ولعل بعض ذلك يذكر فيما بعد ـــ إن شاء الله ـــ، وقد استوفيناه في غير هذا الكتاب".[1]

4 ـــ مسألة في إعراب قوله تعالى: ﴿لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾. قال: "قد أملينا في إعراب هذه الآية نحواً من كراسة، وذكرنا ما وهِمَ فيه الزجاج من إعرابها".[2]

5 ـــ مسألة فيما يسمى واو الثمانية: قال: "أفردنا للكلام على هذه الواو التي يسميها بعض الناس واو الثمانية باباً طويلاً".[3]

ب– شيوخه: تلقى الإمام السهيلي على أكابر النحاة في قطره، وقد كان لهم الأثر الكبير في اعتناء السهيلي بعلوم اللغة والبراعة فيها، ومن أولئك الأعلام:

ابن الطرواة أبو الحسين سليمان بن محمد[4]، ترجم له القاضي عياض في الغنية بقوله: "إنه أحد أئمة الأدب، وشيوخ النحاة، القوام على كتاب سيبويه وغيره".

الثاني ابن الرماك أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد [5] وتقدم الكلام عليه عند الحديث عن شيوخ الإمام. وأذكّر هنا بما قاله الإمام السهيلي نفسه: "وكان إماما في صنعة العربية".

كما تتلمذ له أئمة في النحو بعده، كأبي علي عمر بن محمد الشلوبين "الأستاذ العلامة إمام النحو" كما قال الذهبي [6]، قال ابن الزبير: "كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب"[7].

ج– اعتناء العلماء والنحاة بمذهبه : لم تغفل كتب النحاة والعلماء بعد الإمام السهيلي آراءه، بل نجد الكثير منهم ينقل عنه، ويعرج على مذهبه، ونكتفي بنماذج من ذلك، فابن هشام الأنصاري (ت 761هـــ) كثيرا ما يذكر كلام الإمام السهيلي في كتبه، ومن ذلك قوله في 'مغني اللبيب' عندما تكلم على (مِن) وأنها تأتي لابتداء الغاية وادعاء جماعة أنها تقع لهذا المعنى في غير الزمان، واحتجوا بشواهد من القرآن والشعر، قال ابن هشام: "ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان" [8] وقال أيضا: "حذف

---

[1] (389/1).
[2] (59/2).
[3] (62/2).
[4] بغية الوعاة رقم الترجمة 1277 (602/1).
[5] المصدر السابق رقم الترجمة 1505 (86/2).
[6] تذكرة الحفاظ (1348/4).
[7] بغية الوعاة رقم الترجمة 1855(225-224/2).
[8] (353/1).

أداة الاستثناء؛ لا أعلم أن أحداً أجازه، إلا أن السهيلي قال.." [1]، وقال في شرح شذور الذهب: "وعن الكسائي حذف الفاعل، وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء".[2]

ونقل عنه شراح ألفية ابن مالك، كأبي إسحاق الشاطبي (ت 790هـ) في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، فقال لما حكى قولين في اختلافهم في منع المنصرف ضرورة: ".. حتى إن السهيلي ذهب إلى جواز ذلك في الأعلام دون غيرها، وهو مذهب ثالث في المسألة".[3] وذكره رضى الدين الاستراباذي حاكيا عنه آراءه مرارا في شرح على كافية ابن الحاجب.

ومما يجدر بالذكر نقله ما اشتهر في ترجمة الإمام السهيلي من مراجعاته لشيخه ابن الطراوة، إلى حد مخالفته، وأشهر من ذلك ما وقع له مع ابن خروف [4] من المناظرة في مسائل مسائل نحوية كثيرة، وقد حفظ لنا السيوطي بعضاً منها في كتابه 'الأشباه والنظائر'[5].

د- اشتهاره بالنحو في تراجمه : أما الذين ترجموا للإمام السهيلي فإنك غالبا ما تجدهم يشيرون إلى هذا الجانب من تكوينه، والتعمق في علوم اللغة العربية، ويكفي أن ننقل هنا ما أورده السيوطي عند ترجمته له في 'بغية الوعاة' عن ابن الزبير قال: "كان عالما بالعربية، واللغة والقراءات بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، نحويا متقدما، أديبا.. غزير العلم، نبيها ذكيا، صاحب اختراعات واستنباطات".[6]

وقال جمال الدين القفطي: "السهيلي الأندلسي النحوي اللغوي الأخباري، فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع في هذا الشأن".[7]

وقال ابن الخطيب: "كان مقريا مجودا، متحققا بمعرفة التفسير، غواصا على المعاني البديعة، ظريف التهدي إلى المقاصد الغريبة، محدثا واسعة الرواية، ضابطا لما يحدث به، حافظا متقدما، ذاكرا للأدب والتواريخ والأشعار والأنساب، مبرّزا في الفهم، ذكيا، أديبا، كاتبا، بليغا، شاعرا، مجيدا، نحويا، عارفا، بارعا، يقظا، يغلب عليه علم العربية والأدب".[8]

---

[1] (711/2)
[2] (ص166).
[3] (698/5).
[4] علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن خروف الأندلسي إمام في العربية محقق مدقق. مات سنة 609 وقيل غير ذلك. بغية الوعاة (203/2 رقم الترجمة 1793).
[5] (166/3).
[6] البغية رقم الترجمة 1491 (81/2).
[7] الإنباه (162/2).
[8] الإحاطة (477/3-478).

وأكتفي بما ذكرت من الإشارة إلى قيمة الإمام السهيلي نحويا. محيلا من أراد الوقوف على خصائص مذهب السهيلي، ووصفه التفصيلي على كتاب الدكتور محمد إبراهيم البنا: 'أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي'.

المطلب الثالث: كتاب الأمالي

تقدم أنني اعتمدت في مذهب الإمام السهيلي في الممنوع من الصرف على ما أملاه من كتاب الأمالي، وقد حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا، وبين يدي الآن الطبعة التي طبعتها مطبعة السعادة سنة 1389هـ الموافق ل1969م.

ومسائل هذا الكتاب تؤكد لقارئها كون الإمام السهيلي رحب الأفق، متوقد الذهن، واسع الثقافة، مبدعا في استنباطاته واختياراته، مجتهدا في نصر آرائه.

وكتابه هذا يقرب الصورة لإدراك ملامح النحو في الأندلس، و"يسهم في التعرف على هذه المدرسة، التي نبع علمها باللغة من ممارسة النصوص ودراستها دراسة تقوم على التفقه في أساليبها، ومن ثم كان نحاتها أساتذة يقومون على تدريس الأدب كما يقومون على تعليم صناعة العربية.

وفي هذا الكتاب نرى السهيلي البصير باللغة ذا الحس المرهف الذي يصدر في أحكامه وآرائه عن رعاية المعنى وإصابة الغرض، ونرى السهيلي صاحب الأسلوب العلمي المشرق الذي صقله الأدب، وأحكمته ممارسة اللغة والتعرف على طرائقها في التعبير.. وإذا كانت لهم ترجيحات أو آراء مبتكرة –هو وأمثاله من أصحاب هذه المدرسة– فليست نابعة عن النظر المجرد، وإنما هي صادرة عن استقراء اللغة وتتبعها، مما نراه فيما سنتناوله من هذا الكتاب من إيراد الشواهد، واعتماد النصوص، وحكاية أقوال النحاة الكبار، بل وحملته على عليهم في مسألة الممنوع من الصرف".[1]

أ– عنوانه: كتب على غلاف هذا الكتاب: 'مسائل من إملاء الفقيه أبي القاسم بن أبي الحسن الخثعمي ثم السهيلي، رحمه الله، وجله أجوبة في مسائل له، سأله عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق ابن قرقول[2] رحمة الله عليهما'.

ب– من سماه بالأمالي؟:

يقول محقق الكتاب محمد إبراهيم البنا: "من الثابت أن السهيلي لم يجمع هذه مسائل هذا الكتاب في إملاء مستقل، وأن جمعها من صنع أحد العلماء، وقد ارتضيتُ أن تعنون

[1] مقدمة تحقيق 'الأمالي' للبنا ص 14، بتصرف.
[2] إبراهيم بن يوسف الوهراني (ت569هـ) ينظر 'العبر في أخبار من غبر' للحافظ الذهبي (205/4).

بالأمالي وهو عنوان مقتبس من عبارة السهيلي، فقد كان كثيرا ما يذكر أماليه، ويعني بها أماليه المستقلة المفردة، وقد تكون ضمن هذا الكتاب أو لا تكون".[1]

أما الجزء الذي يهمنا في هذه الدراسة وهو موضوع الممنوع من الصرف، فهو ضمن ما حققه الدكتور البنا، وأظن أن الإمام السهيل بشّر بل قبل إملائه حين قال في نتائج الفكر: ".. إن أكثر مسائل هذا الباب قد تكلم الناس فيه بحكمة وصواب، إلا أشياء أغفلوها، منها مسائل كثيرة في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، ونتف في أبواب أخر، لعلنا إن شاء الله تعالى أن نكشف عنها، ويشفى منها"[2] ثم بعد ولادته وجدت السهيلي يعزو إليه ويذكره في كتابه 'الروض الأنف'، ومن ذلك قوله:

"وقد بسطنا هذا الغرض بسطا شافيا في أسرار ما ينصرف، وما لا ينصرف، فلتنظر هنالك، فثم ترى سر بنائها على الكسر مع ما يتصل بمعانيها إن شاء الله".[3]

وقد كفانا الإمام السهيلي مؤونة التعريف بمسائله التي تناولها في موضوع الممنوع من الصرف، وذلك حين قال:

"وَقَدْ أَمْلَيْنَا جُزْءًا فِي أَسْرَارِ : مَا فَائِدَةُ الْعَدْلِ عَنْ فَاعِلٍ إِلَى فُعَلَ؟ وَمَا حَقِيقَةُ الْعَدْلِ وَالْمَقْصُودُ بِهِ؟ وَلِمَ لَمْ يُعْدَلْ عَنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ؟ وَلِمَ لَمْ يَكُنْ إِلّا فِي الصّفَاتِ؟ وَلِمَ لَمْ يَكُنْ مِنْ الصّفَاتِ إِلّا فِي مِثْلِ عَامِرٍ وَزَافِرٍ وَقَاثِمٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِكٍ وَصَالِحٍ وَسَالِمٍ؟ وَلِمَ خَصّ فُعَلُ هَذَا الْبِنَاءِ بِالْعَدْلِ إِلَيْهِ؟ وَهَلْ عُدِلَ إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِهِ أَمْ لَا؟ وَلِم مُنِعَ الْخَفْضَ وَالتّنْوِينَ إِذَا كَانَ مَعْدُولًا إِلَى هَذَا الْبِنَاءِ؟"[4]

وقد بالغ الإمام السهيلي في الدعاية لإملائه هذا، فتراه يرجع إلى التذكير به الفينة بعد الأخرى، فيقول في موضع آخر وهو يتحدث على أن حقّ المعارف أن لا تنون كلها، ثم يستدرك قائلا: "ولكنه نُوِّن ما نون منه للسر الذي بيناه في أسرار ما لا ينصرف من الأسماء، وقد أملينا في ذلك جزءا" [5] ويدل ذلك على أنه قد جاء في الموضوع بما ابتكره فكره، و لم يسبقه إليه غيره، إلا ما كان من أبي الفتح عثمان بن جني من تلميح، وفي ذلك يقول السهيلي:

---

[1] مقدمة تحقيق الأمالي ص15 بتصرف.
[2] ص (69).
[3] الروض الأنف (10/4).
[4] المصدر السابق (282/2-283).
[5] المصدر السابق (377/3).

"فَمَنْ اشْتَاقَ إلَى مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَسْرَارِ فَلْيَنْظُرْهَا هُنَالِكَ، فَإِنّ ابْنَ جِنّيّ قَدْ حَامَ فِي كِتَابِ الْخَصَائِصِ عَلَى بَعْضِهَا فَمَا وَرَدَ، وَصَأْصَأَ فَمَا فَقّحَ".[1]

ونلمس من كثرة إيراد السهيلي مسائله وإحالته لقارئه عليها كلما سنحت له الفرصة إعجابه وافتخاره بفكره، وتقييم عمله بنفسه، وهو ما صرح به في موضع آخر قائلا:

"وقد كشفنا سر التنوين وامتناع التنوين والخفض مما لا ينصرف في مسألة أفردناها في هذا الباب، وأتينا فيها بالعجب العجاب".[2]

[1] المصدر السابق (283/2).
[2] المصدر السابق (35/3).

المحور الثاني:

الممنوع من الصرف عند السهيلي

وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: العلة عند الإمام السهيلي

الثاني: نقض السهيلي لعلل النحاة

الثالث: العلل التي اقترحها السهيلي

المطلب الأول: العلة عند الإمام السهيلي

لقد أدى الرواة ما سمعوه عن العرب، وتناقله عنهم اللغويون، ليبدأ النحاة بعد ذلك في النظر فيما تنوقل، ومدارسته لعلهم يجدون تفسيرا منطقيا يتوسلون به إلى وضع قواعدهم، على حد قول شيخهم سيبويه: "قف عند ما وقفوا ثم فسر".[1]

ولا ننكر أن العلل التي وضعها النحاة للظواهر اللغوية وضعت خارج نطاق الاستعمال العربي الأصيل لها، وأن البحث فيها إنما كان رفيق تدوين النحو المتأثر بالفلسفة والمنطق الغريبين عن ثقافة العرب البدو، وبيان ذلك أن "المنهج النحوي ابتدأ عند النحاة العرب وصفيا تقريريا على العموم ثم لم يبق كذلك، إذ سرعان ما افتتن النحاة بالمنطق الأرسطي، حتى صار عندهم أمارة الثقافة، وعنوان المعرفة، وأكثر ما كان افتتانهم بمقولة (العامل) و(العلة)"[2] لكننا لا نشك أيضا أن النظر في اللغة هو محاولة تفسير ظواهرها وأحكامها، استناداً لطبيعة اللغة ذاتها، وهذا النظر يدخل ضمن حدود القياس المعروفة، إذ يحمل شيء على شيء آخر، وتولد صيغة من صيغ اللغة قياسا على ما هو موجود، وعلى هذا الأساس وضع النحاة أحكاما وقوانين لضبط اللغة، مستمدين إياها من استقرائهم لكلام العرب، فعللهم التي يضعونها للأشياء لا توجب حكما جديدا، بقدر ما تكون تفسيرا وبحثا عن الخيط الناظم، كما يقول أبو القاسم الزجاجي (ت 340هـ) في كتاب 'إيضاح علل النحو'[3]: "إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس.. لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلام العرب لفظا وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب عمرو فهو راكب، فعرفنا اسم الفاعل قلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل.." وهذا وشبهه ما سماه الزجاجي بالعلل التعليمية، وبها ضبط كلام العرب.

وإن صرنا نجد النحاة المعللين لم يكتفوا بهذا النوع من النظر في اللغة، لأنهم لم يقفوا عند الظاهر منها، ولكنهم قد ذهبوا بعيدا واستعملوا خيالهم لاقتناص العلل والإكثار منها، وقد يكون خيالهم يتناول مسائل جانبية غير حاصلة في اللغة، فأخذوا يعللون لماذا لم تثن

---

[1] الكتاب (266/1).
[2] الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي لإميل يعقوب ص(35)، وينظر 'أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي' ص (281).
[3] ص (64).

الأفعال ولا تجمع؟..وكذلك تعليلهم لصرف ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف"[1] وهذا ما يسميه الزجاجي بالعلة القياسية، ومثل له بقوله: "كأن يقال لم نصب زيد بإنَّ في قوله: إن زيداً قائم ولِم وجب أن تنصب إن الاسم؟.."[2]

وفي القرن الرابع الهجري وما بعده أصبحت العلة النحوية موضوعا قيما يكتب فيه، وأصبحت غاية الباحث النحوي ليست بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر، وهي كامنة وراء الظاهرة ولابد، فأصبحت القاعدة لا تصدر عن إلمام بالظواهر اللغوية، ولا تهدف إلى الإحاطة بها، وإنما تنبني على ما يتصوره النحاة من علة أو علل تؤثر في هذه الظواهر [3]، فإنهم لم يختلفوا في أن جملة (جاء الرجل) من فعل هو (جاء) ماض مبني على الفتح، وفاعل هو (الرجل) مرفوع بالضمة، لكنهم اختلفوا في الإجابة عن السؤالين: لماذا بني الفعل؟ ولماذا رفع الفاعل؟ ومن هنا جاء اختلافهم في التعليل والتفسير، وتضاربهم في السر المؤثر للتأثير، فلا تكاد تجد رأيا إلا وتجد آخر يناقضه، حتى قيل:

مرّت بنا هيفاء مقدودةً تركيَّةً تُنمى لتُـــــركيّ
ترنو بطرْف فاتِن فاتِر أضعف من حجة نحوي[4]

ويبدو من خلال هذا أن علل النحويين تعرضت من القديم للتهجم والانتقاد، ولا أدل على ذلك من النقول التي نقلت عنهم في استفهام بعضهم عن أصالة هذه التعليلات عند العرب، فهذا الخليل بن أحمد وقد حكى عنه الزجاجي أنه سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة

---

[1] من مقدمة تحقيق محمود محمد محمود نصار لعلل النحو للوراق (ص100-101) بتصرف.
[2] إيضاح علل النحو (ص65).
[3] تقويم الفكر النحوي لعلي أبو المكارم ص (123-125) بواسطة إميل يعقوب في 'الممنوع من الصرف' ص(34).
[4] الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص (72) والبيت عزاه ابن خلكان لابن فارس وسيأتي في كلام الإمام السهيلي.

كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك".[1]

فكلام الخليل يشعر أن الناس لم يستسيغوا شيئا لم يوضع عن العرب فسألوا عنه المهتمين بكلام العرب، ويضيف تلميذه سيبويه أن العرب لم تتكلم بشيء من كلامها إلا لعلة في أذهانها، وذلك حين قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[2]

وتتبدى المواجهة أكثر من لدن المدافعين عن التعليل، لدى ابن جني في أكثر من موضع من كتابه الخصائص، وذلك كقوله: "باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة. اعلم أن هذا الموضع يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال.." [3] وقد رد ابن جني قبل هذا النقل هجوم من قال: "ومن أين يعلم أن العرب راعت هذا الأمر واستشفته، وعُنيت بأحواله وتتبعته، حتى تحامت هذه المواضع التحامي الذي نسبته إليها وزعمته مرادا لها؟.." بقوله: "قيل له: هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبعد أغراضهم، ولطف أسرارهم.." [4] ويمكن أن يكون ابن جني سمع هذا الكلام يروج، فافترض أحدا يعارضه، وعلى أي حال فمُنتقد التعليل كامن وراء السطور، وقد أكثر المنتقدون للتعليل، وجعلوه تقليدا لسيبويه وهو ما يصرح به ابن جني قائلا: "فإن قلت: إن هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيا عنها أنها رأته مذهبا، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقد قولا، ولسنا نقلد سيبويه، ولا غيره في هذه العلة"[5].

لكن سرعان ما ينكشف الحجاب عن المنتقدين فيظهر لنا ابن سنان الخفاجي وهو يقول: "فأما طريقة التعليل، فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به، لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل ولا يثبت شيء ألبتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول: هكذا قال العرب، من غير زيادة على ذلك".[6]

---

[1] الإيضاح في علل النحو (ص65-66).
[2] الكتاب (13/1).
[3] الخصائص (185/1).
[4] الخصائص (73/1).
[5] الخصائص (299/1).
[6] سر الفصاحة ص 33.

وهاهو ابن حزم يشن غارته على التعليل –وليس بشيء غريب منه ما دام قد شنها قبل على القياس الفقهي– يقول: "وأما العلل فيه ففاسدة جدا، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا مع أنه تحكم فاسد متناقض، فهو أيضا كذب.." [1] ويعقد ابن مضاء القرطبي فصلا في كتيبه 'الرد على النحاة' ليقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث".[2]

وفي العصر الحديث نجد ثلة من الباحثين يحملون هذه الدعوة، وينادون بإلغاء العلل، ويرون أنها السر في صعوبة اللغة العربية وتأخرها، وأنها غُلٌّ أعاق مسيرتها، فيرى صاحب 'النحو بين السليقة والقاعدة'[3] أن النحويين لو أزاحوا عللهم لخلّصوا النحو العربي من أثقال ينوء بها[4]. في حين نجد الأستاذ عباس حسن يرى –حين عرض علل الممنوع من الصرف– أن قولهم بادي التكلف والصنعة، لا يقوى على الفحص، وأنه آن الأوان لإهماله نهائيا، لأنه لا يثبت أمام الاعتراضات التي تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين[5]. وينحو الأستاذ الأستاذ إميل بديع يعقوب هذا النحو ويعقد فصلا في كتابه 'الممنوع من الصرف' بعنوان: "الدعوة إلى إلغاء القول بالتعليل النحوي عامة" [6] ويقول في بداية كتابه: "لقد آن الأوان لرفض كل علل الممنوع من الصرف، فالتعليل الحق هو القول: إن العرب نطقت ببعض الأسماء منوّنة، وبغيرها من دون تنوين فعلت ذلك بفطرتها وطبيعتها، و لم تكن فلاسفة مناطقة تفكّر بما اخترعه النحاة من علل زائفة، وفلسفة سمجة، وقياسات واهية، ومنطق تبرأ اللغة منه كل البراءة".[7]

وأمام هذه الدعوات المتعارضة، ففي نظري أن إلغاء التعليل النحوي أمر غير عملي، وإلغاؤه سيؤدي إلى ضياع اللغة، لأن ذلك وسيلة إلى تعليمها، ولاأشك أن كل هؤلاء الذين ينادون بهذه الدعوة، قد تعلموا النحو على طريقة التعليل، "يقول ابن سنان: (يتدرب المتعلم، ويقوى وبتأملها المبتدئ) فهذا شيء يقبل في المناهج الدراسية، ويقبل فيه العلل التعليمية، أما

---

[1] عن إميل يعقوب في الممنوع من الصرف (ص255).
[2] الرد على النحاة (ص30).
[3] شعبان عوض محمد العبيدي.
[4] بواسطة 'العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف' ص(11-12).
[5] النحو الوافي (205/4).
[6] الممنوع من الصرف (ص254).
[7] الممنوع من الصرف (ص47).

بعد ذلك من العلل فهو كدٌّ للذهن، ومسقمة لطبيعة الدارس، وصرف لها عما ينبغي أن تُهيّأ له من هذه اللغة وإدراك نواحي الجمال فيها".[1]

ومادامت العلل شيئا اجتهاديا، للباحث فيه واسع النظر، على حد قول الخليل في تتمة كلمته السابقة التي نقلها الزجاجي: "فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"، ويمكن قبول العلل الثواني والثوالث والبحث بها للمستويات العالية في النحو، الباحثين في أغوارها وفلسفتها، وهو من باب إثراء العلم، وشحذ الأذهان، وهو ما انتهجه الإمام السهيلي في كتاباته، فقد مضى مفرغا طاقاته العقلية في التوجيه والتعليل، مستدركا على من سبقه، ومبتكرا عللا جديدة، وستمر في بعض مراحل هذا البحث بنقول من كتابه 'الروض الأنف' يصرح فيها أنه شغوف بالبحث في الأسرار والعلل، وأنه افتض أبكار عدد من المسائل لم تفترعها أيدي النحاة. ولعل الإمام السهيلي تأثر بشيخه ابن الطراوة الذي لا يجد حرجا في هذا الموضوع قائلا: "ولا تثريب علينا فيما نلم به من الخلاف على سيبويه، رحمه الله، في اليسير من نظره، لا في شيء من نقله، لأن تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز.."[2].

وقد عرف الإمام السهيلي بالبحث في العلل وهو ما نجده عند صاحبه ابن مضاء القرطبي في الرد على النحاة: "كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته (أي الأعلم الشنتمري) رحمه الله، يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها".[3]

ولا أدل على أن الإمام السهيلي يعتقد ذلك كمالا من كلمته في ابن جني: " فَإِنّ ابْنَ جِنّيّ قَدْ حَامَ فِي كِتَابِ الْخَصَائِصِ عَلَى بَعْضِهَا فَمَا وَرَدَ، وَصَأْصَأَ فَمَا فَقّحَ "[4]، وذلك أن ابن جني طرح افتراضات في الاسم المعدول عن غير و لم يستقصها، وصدرها بقوله: "فإن قلت: فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة، لا نعرف لها سببا، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهبا.. ومنه أن عدلوا فُعَلا عن فاعل في أحرف محفوظة.." [5] واعتبر الإمام

---

[1] 'أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي' ص(284-285).
[2] 'أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي' ص(284).
[3] ص(137).
[4] الروض الأنف (283/2).
[5] الخصائص (53/1).

السهيلي هذه ملامسة للموضوع، وحوْما عليه دون وروده، فلم يَنسَ أن يرِده في أماليه كما سنرى.

وقد قدمت بهذه المقدمة العامة في التعليل تاركا، تمييز خصائصها في موضوع الممنوع من الصرف إلى محله، وذلك أن الإمام السهيلي ركب خصائص العلة عنده ليضرب علل النحاة، ثم علل لنفسه علته التي بنى عليها سبب المنع من الصرف، ومبناها على أشياء:

أولا: الاستغناء، ويقصد أن الاسم الممنوع من الصرف إنما استغنى عن الإضافة لذلك لم ينوّن ومنع من الصرف.

ثانيا: مراعاة الأصل، وذلك حينما ردّ بعض الأعلام التي لم تمنع من الصرف إلى أنها منقولة من أصل منوّن كأسدٍ ونمِرٍ.

ثالثا: الانتقال من أصل لغرض، وذلك أنهم عدلوا عن عامر وزافر وهما صفتان إلى عُمر وزُفر من أجل الانتقال إلى العلمية.

رابعا: رفع الوهم، وذلك حين يعلل بمنع منتهى الجموع، والعلم المركب بأنه لا تتوهم فيه الإضافة[1].

[1] ينظر 'أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي' (ص297-298).

المطلب الثاني: نقض الإمام السهيلي علل النحاة

تناول الإمام السهيلي موضوع الممنوع من الصرف بأسلوب جدلي، حيث نراه يقرر ثم يجعل ذلك مقدمة للنتيجة التي يروم الوصول إليها، فيقول: "وإذا ثبت ما قدمناه"، ثم يقول في الفصل الموالي: "وإذا صحت هذه المقدمة"، وقد فصل موضوعه هذا إلى أحد عشر فصلا، مبتدئا إياه بلهجة تَحدٍّ تجلّت في عرض المذهب المعارض بقول: (زعموا)، لينتقل بعد حكاية عللهم في الممنوع من الصرف، ليحكم عليها بالفساد والتحكم والتناقض، ثم شرع يستعيض عللهم بما اقترحه اجتهادا من لدنه، ويحاول قدر إمكانه تمتينها بالإيضاح والتمثيل، ويسد عليها منافذ الفساد التي قد تظهر بالمناقشة والخلخلة، متوسلا إلى ذلك بافتراض الاعتراض، مستعملا أسلوب الفنقلة، فنجده مرارا يقول: "فإن قيل.. قلنا"، مما يدل على أن السهيلي متسلح بآليات المناظرة والرد، وأنه واع كل الوعي بقوة وكثرة خصوم، ألا وهم جمهور النحاة.

قال الإمام السهيلي:

زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل، إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وكالجمع فإنه ثان للإفراد، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم، وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: أضعف من حجة نحويٍّ.[1]

هذه أول فقرة تطالعنا من كلام الإمام السهيلي في علل الممنوع من الصرف ، والذي يمكن ملاحظته في هذه البداية أنها:

- ✓ أولا: خالية من تمهيد للموضوع، إذ ولج السهيلي إلى الخلاف ولوجا، وحكى كلام خصومه، و لم يحدد حتى معارضيه الذين سيكونون معه على طاولة المناظرة.

[1] الأمالي ص19.

✓ ثانيا: لم يضع الإمام السهيلي أي نقط مشتركة يمكن البناء على أساسها لبنات هذا الحوار، وأول شيء يلاحظ فقدانه في هذا التصدير تحديد التعريف ، لاسيما والممنوع من الصرف اختلف في حدّه. وصنيع الإمام السهيلي هذا يوهم: أن لا خلاف بينه وبين النحاة في التعريف.

وقد اختلف النحاة في تحديد تعريفه يقول ابن الحاجب: "غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامها" [1] وعرفه بعضهم بالممنوع من التنوين، كما قال ابن مالك:

الصرف تنوين أتى مُبيِّنا معنىً به يكون الاسم أمكنا

قال المكودي: "الصرف هو التنوين الذي به يتبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى أمكن، وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين"[2]

ومنهم من يقول: "منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تبعا للآخر"[3] والإمام السهيلي إن لم يصرح في مقالته هذه بشيء، فقد نفهم أن الصرف عنده هو التنوين، وأن الخفض تابع له وذلك حين قوله في الروض الأنف عند توجيهه علماً منصرفا جاء محذوف التنوين في بيت شعري: ".. ولو أنه حين حذف التنوين نصب، وجعله كالاسم الذي لا ينصرف، وهو في موضع الخفض مفتوح؛ لكان وجهاً، وقياسا صحيحاً، لأن الخفض تابع للتنوين، فإذا زال التنوين زال الخفض".[4]

بيد أن الاختلاف في تعريف الممنوع من الصرف، لا يعدو أن يكون اصطلاحيا شكليا، كما يرى إميل بديع يعقوب في كتابه الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي[5]. إذ الاسم عندهم "إن أشبه الحرف بُنِيَ.. وسُمّي غير متمكن، وإلا أعرب، ثم المعرب إن أشبه الفعل مُنع من الصرف.. وسمي غير أمكن، وإلا صرف وسُمي أمكن"[6].

فالاسم الذي لا ينصرف عندهم هو الذي منع من تنوين التمكين الذي يصير به متمكنا أمكن كما جاء في كلام ابن هشام، وإذا مُنع من التنوين منع الخفض كذلك، ولا

---

[1] كتاب الكافية في النحو مع شرح الاستراباذي (35/1).
[2] شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص239).
[3] ابن يعيش في شرح المفصل (58/1) وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج (ص1) تحقيق هدى محمود قراعة.
[4] (377/3).
[5] ص(22و23).
[6] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (114/4) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

يكون كذلك إلا بعلل تسع. هذا محصل كلامهم، والإمام السهيلي يتفق معهم على حكم منعه من الخفض والتنوين، إذ لا مناص من الإقرار بذلك لأنه سمع عن العرب كذلك، كما قال بنفسه، تبقى علة منعه هي المشكلة التي سيتطرق لها السهيلي فيما بعد.

وبنظرة ماسحة لكتب النحو نرى أن تعبيرهم عن الممنوع من الصرف اختلفت اصطلاحاته، فحين يطلق عليه السيوطي في الأشباه والنظائر [1] غير المنصرف في مقابل المنصرف. نجد المبرد في المقتضب[2] يسميه ما يجري وما لا يجري. بينما سماه قبلهم سيبويه: ما لا ينصرف في مقابل ما ينصرف [3] وهو الاسم الذي جرى عليه أكثر النحاة كأبي إسحاق الزجاج، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن هشام، وابن عقيل وغيرهما، وهي التسمية التي اختارها السهيلي. فالمتمكن الأمكن في مقابل المنصرف، والمتمكن غير الأمكن في مقابل الممنوع من الصرف، والاختلاف لا يضر في هذا المقام ما دام الاتفاق عموما على ما لا ينصرف.

✓ ثالثا: حكى السهيلي عن النحاة أن سر منع الاسم من الصرف شبهه الفعل، وعللوا لهذا الشبه بالعلل التسع التي سموها فرعية إذ ليست أصولا، وهي التي جمعها بهاء الدين بن النحاس النحوي (ت698هـ) بقوله:

موانع الصرف تسع إن أردت بها عونا لتبلغ في إعرابك الأملا
اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

1- العلمية معرفة، والتعريف فرع عن التنكير الأصل، لأن الاسم يكون نكرة ثم يعرف.

2- والوصفية فرع، إذ الموصوف قبل الصفة، وهي تحتاج إلى الموصوف.

3- والعجمة فرع في العربية. والتأنيث فرع عن التذكير، "ألا ترى أنك تقول (قائمٌ) ثم تقول (قائمة) فيدخل التأنيث على التذكير، وتقول في كل معلوم (هو شيء) قبل أن يعلم أذكرٌ هو أم أنثى، والشيء ذكر"[4]

4- ووزن الفعل فرع لأن الفعل فرع عن الاسم[5].

---

[1] (301/1).
[2] (309/3).
[3] الكتاب (193/3)
[4] ما ينصرف وما لا ينصرف ص3.
[5] عند البصريين.

5- والتركيب فرع عن البسيط وتال له.

6- وزيادة الألف والنون، والزائد فرع على المزيد عليه.

7- والجمع فرع عن الواحد، لأن الواحد أول العدد.

8- والعدل فرع عن الأصل، لأن عدلك إياه عن أصله هي إزالة عن الأصل.

9- وألف التأنيث ممدودة أو مقصورة، لأنها داخلة على غير جهة الهاء فمخالفتها جهة التأنيث فرع ثان.[1]

وهو أمر يكاد يقع عليه الإجماع إن لم نحكم بذلك، وهو ما دأبت كتب النحو على نقله ابتداء من الكتاب لسيبويه حينما يقول: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين"[2] ويقول أبو إسحاق الزجاج: "كذلك إذا ضارع الاسم الفعل مُنع ما لا يدخل الفعل"[3].

✓ رابعا: ردَّ السهيلي على هذا الكلام، واستحب أن لو نقلوا كلام العرب دون تعليله، واعتبر ما قالوه في التعليل حشوا. ونحن نعرف أن النفوس متشبتة بتعليق الأشياء على أسبابها، إذ لو نقل كلام العرب دون تعليل، لصعب فهمه، فالنحاة ما زادوا على أن استقرؤوا كلام العرب وربطوه بعلل رأوا أنها السلك الناظم لتلك القواعد، ولولا ذلك لبقيت العلوم كلها مجردة، و لم يقعد لها، ولصعب تعليمها، وكلام السهيلي لا ينبغي أخذه على عواهنه، وإنما يصْدُق على نوع من العلل يبحث فيما لا فائدة وراءه، أما التي "يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب" [4] فهي تعليمية كما وسمها أبو إسحاق الزجاجي. وينطبق رده على ما أسماه الزجاجي بالعلة القياسية، ومثل لها بالبحث في سبب نصب (إنّ) وأخواتها للاسم بعدها. أضف إلى ذلك أن السهيلي نفسه سيقترح عللا من اجتهاده سيأتي ذكرها.

قال السهيلي:

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض، وفساد من العلل، لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة،

---

[1] ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف (ص3-5) والمقرب لابن عصفور (ص357). وشرح المفصل لابن يعيش (57/1-62).

[2] (20/1).

[3] ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ص2).

[4] إيضاح علل النحو (64).

التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها، كما تقول: الإسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح، لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر، ويعدم بعدمه، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها، نحو العلم فإنه علة موجبة إيجابا عقليا للحكم، وهو كون العالم عالما، ولا يتصور في العقل وجود العلة إلا موجبة لمعلولها، وعدمه واجب عند عدمها.

ومن علل النحو ما يطرد وينعكس فيتبين صحتها، كالإضافة فإنها علة للخفض، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها، وكالتضمن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطردا ومنعكسا، أي إن عدم التضمن للحرف يعدم معه البناء في الاسم، وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي، ولا إيجاب شرعي، ولكنه إيجاب لغوي، اقتضته اللغة، فصار أصلا يبنى عليه سلطان

قعد الإمام السهيلي لاعتراضه بهذا التقعيد الذي تضمن تصور العلة عنده، وأعتقد أن نتيجة هذا الرأي سيبعثه على تضييق دائرة التعليل، أو أنه يقترب من رأي ابن مضاء في رفض العلل، وبالخصوص ما يعرف منها بالثواني والثوالث. لكن الإمام السهيلي على العكس مما نتوقعه، أولى اهتماما كبيرا بالعلل[2].

وقد قاس هنا علل الممنوع من الصرف بالعلل الفقهية والعلل العقلية، وعلى هذا فالعلة النحوية عنده –أو اللغوية– كما سماها تكون موجبة. فيوجد الحكم بوجودها، وهو معنى الطرد، ويفتقد بفقدانها، وهذا معنى الانعكاس.

وتذرع الإمام السهيلي بهذه القاعدة ليكسر كل قاعدة نحوية لا تطرد علتها ولا تنعكس، ونحن نعرف أن السماع ربما كسر القاعدة واعتبر شذوذا، وأنه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها[3]، كما نعلم أن لكل قاعدة استثناء، وأن الحكم للغالب والنادر لا حكم له، حتى في العلل الفقهية التي قاس عليها الإمام السهيلي. بل نقول: "إن قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم".[4]

---

[1] الأمالي ص20.
[2] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ص251.
[3] الكتاب لسيبويه (26/1).
[4] شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (35/1).

ويقسم ابن جني العلل إلى ضربين ويذكر أن أكثر علل النحويين موجبة، كنصب الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب. وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوِّز ولا يوجب، ومن ذلك الأسباب الداعية إلى الإمالة..[1] وجل الأمثلة التي ذكرها ابن جني في هذا الضرب تختص بعلم التصريف من إبدال وإعلال وغير ذلك.

والإمام السهيلي يختار أن علل النحو موجبة، ومن هنا ندرك معاناته في الارتقاء بالعلة النحوية إلى مصاف العلة الكلامية، التي يرتبط بها الحكم وجودا وعدما، ومن أجل هذا رفض كثيرا من علل النحاة، ورماها بالتناقض والتحكم[2].

وعليه فالإمام السهيلي قدم بهذه المقدمة المتفق عليها بين فطاحل النحاة، باعتبارها قنطرة مرور له نحو هدم عللهم، وليبين مناقضتها لهذا الأصل المتفق عليه، فهي بمثابة إلزام لهم.

قال السهيلي:

وأما علة امتناع الاسم من الصرف ففيها ما ذكرناه من الفساد والمناقضة؛ أما الفساد في العلة فعدم الاطراد فيها والانعكاس، أما عدم الاطراد فإنا قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى وعملا ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تال للاسم ووصف له، ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين، ومن ذلك مسلمة، فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف، ومن ذلك السفسير والبندار، قد اجتمع فيه العجمة والزيادة ثم هو منصرف، فهذا كسر العلة.

طرح الإمام السهيلي في هذه الفقرة ثلاثة أمثلة لنقض قاعدة الاطراد والانعكاس في علل الممنوع من الصرف. اعتمد في هذا الطرح على مطلق المشابهة بين الاسم والفعل، ومطلق وجود علتين، في حين أن النحاة قد قيدوا المشابهة والفرعية. ولي معه ثلاث وقفات:

✓ الأولى: أدلى الإمام السهيلي بمثال اسم الفاعل لينبه على أنه غير ممنوع من الصرف مع مشابهته للفعل، وهو طرح مردود، وقاعدة النحاة في الممنوع من الصرف غير

---

[1] الخصائص (165/1).

[2] أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور محمد البنا ص 287.

مخرومة، فإن اسم الفاعل وباقي الأسماء المشتقة من الفعل لا تشتمل على العلتين اللتين علل بهما النحاة للممنوع من الصرف، وبذلك فقانونهم صحيح.

ثم إن المشابهة التي تكون بين اسم الفاعل مثلا ضارب بضرب ليست هي المشابهة التي بين أحمد وأضرب، إذ اشتبه هذان الأخيران في الصيغة فكان أن منع أحمد لذلك، أما ضارب فهي صيغة مستقلة ليست صيغة فعل أصلا. علما أن مشابهة الاسم للفعل مقيدة، إذ أن أصل الاسم الإعراب ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة أضرب: "الأول: أن تكون المشابهة قوية جدا كاسم الفعل. فإنه شابه الفعل في معناه، فأخذ حكمه من البناء والعمل في الأسماء. الثاني: أن تكون المشابهة ضعيفة، وذلك كمشابهة ما لا ينصرف الفعل في الفرعية، وهذه تمنعه التنوين والجر. الثالث: أن تكون المشابهة بين بين كمشابهة اسم الفاعل والمفعول الفعل، وهذه تجعله يعمل في الأسماء، كما يعمل الفعل في الأسماء" [1] ولا يبنى كما يقول الرضى لضعف الفعل في البناء في هذه الحالة، فلا يبنى منه إلا القوى المشابهة للأفعال[2]، وتوضيح هذا الأمر أن اسم الفاعل واسم المفعول لم تقع المشابهة منهما للفعل المبني بل للفعل المعرب وهو المضارع، على حد قول سيبويه: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل.." [3] وغدا أبو بشر يعقد عِلق المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

ونصل إلى أن (ضارب) وما شابهه مما مثل به الإمام السهيلي إنما شابه من الفعل المعرب منه، لا المبني، والمعرب ضعيف لا يقوى أن يجعل من الاسم الذي شابهه ممنوعا من الصرف، وإنما يقوى على ذلك لو قوي في البناء.

مما يدلك على أن المشابهة المقصودة لدى النحاة "ليست مطلق المشابهة للفعل، بل المشابهة له فيما أوجب نقله. وهي أنه ثان للأول، وأنه محتاج إلى الاسم، لأن الفعل لابد به من الاسم، والاسم قد يستغني عن الفعل".[4]

✓ الثانية: أدلى السهيلي ب(مسلمة) وما شابهها، لما فيها من الوصف والتأنيث ثم لم تمنع، ومرد الجواب عنه إلى المثال الأول، ونضيف هنا أن التأنيث لا يمنع من الصرف

---

[1] النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لمحمد عرفة. ص (215-217).
[2] شرح الكافية (36/1).
[3] الكتاب (14/1).
[4] النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لمحمد عرفة. ص (215-217).

إلا على وجهين: الأول ما به علامة تأنيث. والثاني: ما ليس به علامة، وهذا الأخير إنما يمنع بالإضافة إلى العلمية، نحو هند وسعاد. فالأول: يمنع الاسم متى التصقت به علامة ليست الأصل في التأنيث، وتقدم في كلام الزجاجي أن الأصل في التأنيث بالعلامة التاء، فلا يمنع بها الاسم من الصرف، حتى يتأنث بعلامة فرعية عن هذا الأصل، وهي الألف الممدودة أو المقصورة، إضافة إلى كونها وصفا.

و لم يتنبه الإمام السهيلي حين إيراده لمثال (مسلمة)، واتهامه علل النحاة بالفساد. والحق أن التأنيث بالتاء في الوصفية عارض لا يعتد به، وفي ذلك يقول ابن هشام: "ليس كل ما فيه علتان فرعيتان مطلقا يمتنع صرفه، ألا ترى أن نحو (قائمة) فيه الصفة والتأنيث، وهما فرعان على الجمود والتذكير، إلا أن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية لأنه لا يكون لازما إلا معها".[1]

✓ الثالثة: مثال السفسير والبندار [2]، و لم يَعْدُ السهيلي مكانه في التمثيل بهذين المثالين، إذ جعلهما زائدين أعجميين، أما الزيادة فلا نسلِّم للإمام بها إذ أطلقها، في حين قيدها النحاة بزيادة الألف والنون. أما الأعجمية فضابطها أن تكون في اسم وضع للواحد لا للجنس، وأما التي "هي أسماء الأجناس نحو: ديباج، وياسمين، وفرند، وإبريسم، وآجرّ، وجاموس، فهذه كلها مصروفة في بابها" [3] والسفسير والبدار ليسا علمين، وإن جاوز بناؤهما ثلاثة أحرف، كما هو شرط الممنوع من الصرف من الأعلام الأعجمية، على أن هذين الاسمين يمكن صرفهما أيضا من جهة أنهما تمكنا في العربية، قال الزجاجي تعليقا على أسماء الأجناس: ديباج.. : "ومصروفة أيضا إن سميت بها رجلا، وكذلك ياسمين، وسوسن، وإنما صرفت هذه لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية".[4]

قال السهيلي:

وأما نقضها فإن الجمع ثان للإفراد، وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف، كقولك: كرام، وغيب، وأمجاد، ونحو ذلك.

---

[1] شرح اللمحة البدرية (194/1).

[2] في تاج العروس: السفسير بالكسر السمسار، قال الأزهري: معرب، وهي كلمة فارسية. وقيل الخادم والتابع والقيم بالأمر المصلح له والرجل الظريف والعبقري. (مادة سفسر). والبندار: تاجر المعادن، دخيل، أو هم الذين يخزنون البضائع للغلاء. (مادة بندر).

[3] ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي ص45.

[4] المصدر السابق ص45.

ثم قد تعدم هذه العلل من الاسم، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف، نحو (أبي قابوس) فليس فيه إلا التعريف، وقد منع الصرف؛ لأنه عربي مشتق من القبس، والقابوس هو الحسن الوجه، فقد وجد الحكم مع عدم العلة، وعُدم مع وجودها؛ فدلّ على فسادها.

لي مع هذه الفقرة وقفتان:

✓ الأولى: يرى الإمام السهيلي أن من نقض علة الممنوع من الصرف في الجمع إيراد هذه الجموع: كرام، وغيّب، وأمجاد وأمثالها، و لم يزل يعزف الإمام السهيلي على الوتر نفسها التي استهداف مطلق الفرعية بالنقض، والنحاة إنما قصدوا فرعية الجمع المتناهي الذي لا جمع بعده، لا مطلق الجمع، إذ سبق أن النحاة إنما عللوا لما سمع منعه، و لم يسمع قط منع: فِعالٍ وفُعَّل وأفعال.

"فكل جمع يأتي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة الأوسط منها حرف لين نحو خواتيم ودوانيق وكواهل وجواهر ودراهم ودنانير. اعلم أن ما كان على ما وصفنا لا ينصرف شيء من ذلك" [1] وقد اشتمل هذا التعريف على قيود مقصودة، منها: "أن يكون بعد الألف حرفان أو ثلاثة أوسطها ياء، تحرز من جمع التكسير الذي بعد الألف الثالثة فيه حرف واحد نحو: كِباش، وديار" [2] قلت: وكمثال الإمام السهيلي: كرام. وخرج أيضا أمجاد وغيب بهذا التعريف. واحترز بعضهم عن الاسم الذي آخره تاء نحو ملائكة فلا يدخل في الممنوع من الصرف [3].

وعلل بعضهم منعه للصرف "لكونه لا نظير له في الآحاد" [4] أي لا توجد صيغة في الكلمات الواحدة غير الجمع على وزن مفاعل أو مفاعيل. وهو يخرج أيضا ما مثل به الإمام السهيلي رحمه الله.

وزُعم أن أفعال نحو أمجاد هو أيضا مما لا نظير له في الواحد، وأجاب الأشموني بثلاثة أوجه ملخصها:

---

[1] ما ينصرف وما لا ينصرف ص46.
[2] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (605/5).
[3] شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين (54/1).
[4] المصدر السابق (54/1).

الأول: إن أفعال وأفعلا يجمعان نحو أكالب وأناعم في أكلب وأنعام، وأما مفاعل ومافعيل فلا يجمعان. يعني أن نحو أفعال ليس بالجمع الغاية بل بعده جمع آخر، ومثل بأنعام يمكن جمعه على أناعم. وهو نظير أماجد.

الثاني: أنهما يصغران على لفظهما، نحو: أُكيلب، وأُنيعام، بخلاف مفاعل ومفاعيل، لا يصغران إلا إذا ردا إلى الواحد أو جمع القلة.

الثالث: أن كلا من أفعال وأفعُل له نظير من الآحاد، فنظير أفعال تجوال وتطواف[1].

✓ الثانية: زعم السهيلي أن أبا قابوس علم عربي ومع ذلك منع من الصرف، وهذا يدل تناقض النحاة، وفساد علتهم منع الأعجمي العلم من الصرف، وقد ورد عن العرب منصرفا.

وأبو قابوس كنية النعمان بن المنذر ملك العرب، قال النابغة:

نُبِّئت أن أبا قابوسَ أوعدني ولا قرار على زأر من الأسدِ[2]

والحق مع النحويين، لأن أبا قابوس كلمة أعجمية وقال ابن منظور: "وقابوس لا ينصرف للعجمة والتعريف"[3].

قال السهيلي:

وأي مناقضة أعظم من أن يقولوا: التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل، وهم يقولون: إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو أضفته، زال شبه الفعل عنه، وهذان نوعان من التعريف، فالعلمية أحرى أن تباعده من شبه الفعل؛ إذ الألف واللام، قد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر، كما قال:

صوتُ الحمار اليُجدَّع سلطان

والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان، وأما العلمية فمستحيلة في الأفعال.

تقدم أن التعريف يكون فرعا عن التنكير، من جهة أن المنكر أصل ثم يدخله التعريف، وهو التعريف بعلامة الألف واللام، أما العلمية فهو تعريف بغير علامة، ولا يمكن

---

[1] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (3/146-147).

[2] هذا البيت من معلقة النابغة الذبياني ومطلعها: يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

[3] لسان العرب، مادة (قبس) وينظر تاج العروس للزبيدي، والقاموس المحيط للفيروزآبادي.

[4] وتمام البيت: يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

الحمار المجدع المقطوع الأذن. والبيت لذي الخرق الطهوي. خزانة الأدب للبغدادي (1/50).

زواله. "أما صرف الاسم مع الألف واللام فذلك لأن الألف واللام من خصائص الأسماء، فإن الاسم إذا وجدت فيه علتان فرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف، فإذا دخلت عليه الألف واللام فقد قاومت إحدى العلتين الفرعيتين، و لم تقو الأخرى على المنع من الصرف، فدخول الألف واللام قد رد الاسم إلى أصله من الإعراب".[1]

ثم استشهد السهيلي بشطر بيت ذي الخرق على أن الألف واللام قد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر، قاصدا بذلك القول: إن الألف واللام ليست خاصة بالأسماء حتى تقوى على صرف الاسم غير المنصرف. ولي خمس وقفات مع كلامه:

- ✓ الأولى: إن دخول الألف واللام على الفعل المضارع إنما كان في الضرورة وهو مستقبح، فكان يريد أن يقول: المجدع، فخاف من الإقواء إذ يلزمه كسر العين، "فلما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلا، وهو من أقبح ضرورات الشعر. قيل: لا ضرورة فيه فإنه يمكن أن يقول: يجدّع بدون أل لاستقامة الوزن".[2]
- ✓ الثانية: إن (ال) التي دخلت على الفعل هنا، لم تأت لتعريفه، فكيف يصح للإمام السهيلي قوله، وإنما هي بمعنى اسم الموصول، والمعنى الذي يجدّعُ، كما عند ابن هشام.[3]
- ✓ الثالثة: إن (ال) في هذا البيت اختلف هل يخص الشعر أم لا، والأكثرون على أنه خاص بالشعر خلافا لابن مالك.
- ✓ الرابعة: ثم كيف يمكن يسوغ للإمام السهيلي هدم قاعدة أصيلة في كلام العرب، تواترت عليها الأمثلة، بشطر بيت استقبحه النحاة وحكموا عليه بالشذوذ، وأذكر هنا قولة أبي علي الفارسي: "إن دخول (ال) على الفعل المضارع لم يوجد إلا في (اليجدع، واليتقصع)[4]. زد على ذلك الشك في روايتها إذ أورد أبو زيد في نوادره [5] عن أبي الحسن أن الرواية الجيدة المجدع.

---

[1] العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف ص51.
[2] خزانة الأدب (51/1).
[3] كما في مغني اللبيب (50/1).
[4] خزانة الأدب (50/1و52).
[5] ص (67).

✓ الخامسة: إن الإضافة مخصوصة بالأسماء، وهي الأصل فيها، أما الأفعال فإنما تضاف إليها أسماء الزمان فقط، كقوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين ﴾[1] وبذلك يكون الفعل خرج عن أصله. وعلة إضافة أسماء الزمان دون غيرها إلى الأفعال أن "بين الزمان والفعل مناسبة إذ كان الفعل يدل على الزمان".[2]

قال السهيلي:

فليت شعري أيٌّ أقرب إلى الفعل: أمكرمٌ ومستخرج الذي هو في معنى يكرم ويستخرج، أم فرعون وقارون وإسماعيل، ونحوها من الأسماء؟ هل هذا إلا بهتٌ، وباطل بحت!

فإن قالوا: الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعل من الخفض والتنوين، فالثقل هي العلة، وهو قول إمامهم وزعيمهم أبي بشر رحمه الله.

فيقال لهم: أثقل حسي هو أم ثقل عقلي؟ فإن أردتم ثقلا يدرك بالحس: إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع، فلاشك أن فرزذقا وشمردلا ومُسْحنكَكا وحلكوكا واشهيبابا أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء. وإن عنيتم ثقلا عقليا يدرك بالقلب ويوجد في النفل، فلاشك أن قولك: همٌ وغمٌ وسُخط وبلاء وجذام وبرص، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء، وألمى وألعس، وثغر أشنب، ومقلة نجلاء، وشجرة فنواء، وروضة غناء؛ فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف، ولا يتصور في العقل ولا في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين: العقليّ والحسيّ، فإذا لا ثقل في زناب ورباب عقلا ولا حسا، ولا خفة في فرزدق ودردبيس عقلا ولا حسّا أيضا، وقد صرفوا دردبيسا، ولم يصرفوا زنابَ، مع ما فيها من الاستعذاب.

لي مع هذا الكلام وقفتان:

✓ الأولى: رجع السهيلي إلى مسألة مشابهة اسم الفاعل للفعل، وقد تقدم الجواب عنه. ومقصود السهيلي أن يجعل شدة مشابهة اسم الفاعل بالفعل أولى له بالمنع من الصرف من قارون وإسماعيل وغيرها من الأعلام الأعجمية البعيدة عن الأفعال.

---

[1] سورة المائدة الآية (121).
[2] اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (152/1).

وأضيف هنا أن قارون وإسماعيل وغيرها من الأعلام الأعجمية، إنما منعت لعلميتها وعجمتها، ووجه شبهها بالفعل من قبل أن الفعل لا يقبل التنوين والخفض، لا من جهة اللفظ والمعنى، أما وجه مباعدة اسم الفاعل عن الفعل، هو أن اسم الفاعل اسم مستغن بنفسه، في حين أن الفعل لا يستغني بنفسه، والمستغني أصل والذي لا يستغني عنه فرع عنه، فمن هنا شابه الممنوع من الصرف الفعل.

ولا يلام الإمام السهيلي على مراجعاته هذه، إذ يمكن لأي أحد لو فهم فلسفة النحو أن يلحظ في هذه العلل شيئا من التعليق المجرد، والارتباط المركب المعقد. وفي نظري أن هذه التعليلات إنما هي تقريب للمتعلم من إدراك كلام العرب فقط.

✓ الثانية: قرر سيبويه "أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء -لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا- فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدالله أخونا"[1]

تناقلت كتب النحو هذا الثقل عن سيبويه، وفهموه، وفهمنا أن الثقل المقصود في الكلام هو كون الأفعال غير متكنة، ولتمكن الاسم كان خفيفا، والتنوين نوع من الثقل الذي لا يستحمله الثقيل (الفعل) واستحمله الاسم لخفته، كما أن الثقيل محتاج إلى مساعد، ومن ثَم احتاج الفعل إلى الاسم، في حين أن الاسم خفيف استغنى بنفسه. هذا وجه.

كما فهم البعض من وجه آخر أن الثقل لما كان في الأفعال، جرى على كل العلل الفرعية التي يمنع بها الاسم من الصرف، باعتبار أن الفعل ممنوع من التنوين والخفض وهو ثقيل، فالأسماء الممنوعة من الصرف لما منعت الخفض والتنوين كان ذلك راجعا إلى ثقل تلك العلل الفرعية. وهذا يولجنا إلى البحث عن علة العلة. "وكأن سيبويه جعل نقل المذكر إلى المؤنث ما كان خلاف الموضوع في كلام العرب والمعتاد ثقلا يعادل نهاية الخفة التي بها صرف من صرف (هنداً).. وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك أولى وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لأن (زيداً) وأشباهه إذا سمينا به المؤنث فأثقل أحواله أن يصير

[1] الكتاب (1/20-21).

مؤنثا فيثقل بالتأنيث، وكونه في الأصل لا يوجب له ثقلا أكثر من الثقل الذي كان في المؤنث".[1]

وفهم الإمام السهيلي أن المقصود بالثقل في كلام أبي بشر هو العلة. لكن الذي استشكله الإمام تمييز أي الثقلين أصاب الكلمة الممنوعة من الصرف، و لم يكن سيبويه حين قرر ما قرر بأرض العراق أن رجلا أندلسيا سيستفهم هذا السؤال وهو من هو من أئمة النحو في الأندلس. ويحق لنا مثل السهيلي أن نتساءل عن الثقل المقصود، حتى نعرف أهو حسي أم معنوي، وقد فصل ابن جني فصلا في خصائصه [2] في أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين لاستنادها إلى الحس، فحين ننطق فرزدقا وشمردلا ومُسْحَنْكَكاً وحَلَكوكاً واشْهِيباباً[3] نحس بثقل في ألسنتنا عند النطق بها وبالثقل عند سماعها، وهي غير ممنوعة، بخلاف زينب وسعاد وحسناء، تجدها سهلة في النطق، لينة في السمع.

ولو نظرنا إلى المعنى وهو الثقل العقلي، لوجدنا أن غمّاً وهمّاً وسخطاً وبرصاً وما أشبهها أثقل على النفس وهي منصرفة، من كحلاء، ، ونجلاء وغناء وفنواء[4] وهي ممنوعة.

فقد حصر الإمام السهيلي متعلق الثقل بهذين. وسد على مناظريه الأفق بهذا الإلزام، وعندي أنه إن لم تكن زينب وسعاد وفاطمة وغيرها من الإناث خفيفة لطيفة فليس في الدنيا خفيف. وأرى ألا ثقل في هذه الأسماء، وأن التعليل بالثقل غير مفهوم، بل هو مصطلح تناقله النحاة واحدا عن واحد وحملوه ما لم يحتمله، اللهم إلا أن نتجاوز ونفهم أن العلل الفرعية ثقيل بالنسبة لأصولها لأن تتعرض للزيادة على الأصل، فالأصل نكرة وإنما ينتقل إلى الفرعية عند تعريفه وزيادة الألف واللام عليه، وهكذا في سائر العلل.

قال السهيلي:

وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعا، ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير، ولا المعتل من الأسماء فرعا للصحيح، ولا المزيد فيه فرعا لما لا زوائد فيه، إلا الألف والنون خاصة، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا

---

[1] المخصص لابن سيده (171/5).
[2] ابن جني في الخصائص (49/1).
[3] الفرزدق الرغيف يسقط من التنور. أو هو فتات الخبز. وبه لقب الشاعر المشهور همام بن غالب. والشمردل الفتى السريع من الإبل. واسحنكك الليل: أظلم. والحلكة: شدة السواد، يقال ديك حَلَكوكٌ.
[4] النجل: سعة العين. شجرة فنواء: وارفة الظل.

لأصول، ولم يجعلوا هذه التي ذكرنا فروعا لأصول، فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم.

أقول: إن الاعتراضات التي يوجهها الإمام السهيلي في هذا الموضوع، يوجهها انطلاقا من مستند حجاجي عقلي، والأمر لا يصح بهذه الطريقة، فلسنا مبتدعي لغة، وإنما نقعد لها في ضوء الطريقة التي نطق بها أصحابها، ويمكن إرجاع غالب اعتراضاته إلى شيء واحد هو التحكم في العلل من منطلق الإطلاق، وتقدم كلام ابن هشام: "ليس كل ما فيه علتان فرعيتان مطلقا يمتنع صرفه"[1]، "إن فعل النحاة ما هو إلا ضم النظير إلى نظيره، والشبيه إلى شبيهه، ثم استخراج رابطة تجمع بين هذا وذاك. وليس للنحوي أن يقول للعربي كان ينبغي أن تقول كذا بطريقة معينة" [2] بل يلزمه التوقف عندما قالوا، ثم تفسير ذلك، وقد تقدمت كلمة سيبويه: "قف عند ما وقفوا ثم فسر"[3].

نعم "ههنا فروع أخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا أو منسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة". [4] وما يضير عدم اعتبار شيء لم يعتبره العربي أصلا، فقد اكتفى النحاة في الممنوع من الصرف على ربطها بعلل فرعية تطرد فيه، ومن التحكم إدراج مسألة وإن كانت فرعية في ميدان علل الممنوع من الصرف في حين أنها بريئة من السببية في ذلك، ويكفي إلزام النحاة لما التزموا به، على أنهم لو تتبعوا المسائل الفرعية في النحو لخرجوا بأضعاف ما في الممنوع من الصرف، فهل يقول عاقل إنه يلزمهم جعلها علة له؟!

قال السهيلي

ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا، فهلا كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة، فلم يكشفوا في ذلك عن نية، ولا نبّهوا فيه على حكمة!!

إن النحاة لم يهملوا الكشف عن النية، و لم يغفلوا التنبيه على الحكمة، وبيان ذلك أن الاسم إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل، والفعل فيه علتان فرعيتان، فيلزم الاسم الممنوع

---

[1] شرح اللمحة البدرية (194/1).
[2] العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف (ص31).
[3] الكتاب (266/1).
[4] شرح الرضى على الكافية (38/1).

من الصرف أن تكون فيه علتان، إذ "أن الشبه من وجه واحد ليس بقوي، وذلك أن شيئين متشابهين يتشابهان من وجه واحد فصاعدا، فلما كان الشبه من وجه واحد لا تأثير له؛ لم يثقل الاسم بهذا الشبه، فيزول عن أصله وهو الصرف"[1]

وكأني بالسيوطي -بعد قرون- يجيب الإمام السهيلي قائلا: "فإن قيل: لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف؟

قيل: لوجوه: أحدها: أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة، فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فإنها لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين، وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها.

الثاني: أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرف، وحينئذ تكثر مخالفة الأصل.

الثالث: أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي".[2]

واستشكال الإمام السهيلي يطرح علينا أسئلة أخرى، تصدى للجواب عنها ابن جني قائلا: "فإن قيل: فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل، أله فيه تأثير أم لا؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير؟ وهل صرفُ زيدٍ إلا كصرف كلبٍ وكعبٍ؟ وإن لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه فما باله إذا انضم إليه سبب آخر أثرا فيه فمعناه الصرف؟..

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقو حكمه إلى أن يمنع الصرف ؛ فإنه لا بد في حال انفراده من تأثير فيما حله، وذلك التأثير الذي نومئ إليه وندعي حصوله هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معاً على منع الصرف".

لكن سرعان ما يعود إشكال آخر، ويتولد سؤال من بطن سؤال:

"فإن قلت: ما تقول في اسم أعجمي، علم في بابه، مذكر، متجاوز للثلاثة، نحو يوسف وإبراهيم، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة عليه، فلو سميت به من بعد م ؤنثاًلست قد جمعت فيه بعد ما كان عليه -من التعريف والعجمة- التأنيث، فليت شعري أبالأسباب الثلاثة منعته الصرف أم باثنتين منها؟ فإن كان بالثلاثة

[1] علل النحو للوراق (615).
[2] الأشباه والنظائر (42/2).

كلها فما الذي زاد فيه التأنيث الطارئ عليه؟ فإن كان لم يزد فيه شيئاً فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثر، وليس هذا من قولك. وإن كان أثر فيه التأنيث الطارئ عليه شيئاً فعرفنا ما ذلك المعنى.

فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حذف منه سبب من أسباب الفعل بقي بعد ذلك غير مصروف أيضاً، ألا تراك لو حذفت من يوسف اسم امرأةٍ التأنيث، فأعدته إلى التذكير لأقررته أيضاً على ما كان عليه من ترك الصرف، وليس كذلك امرأة سميتها بجعفر، ومالك، ألا تراك لو نزعت عن الاسم تأنيثه لصرفته، لأنك لم تبق فيه بعد إلا شبهاً واحداً من أشباه الفعل. فقد صار إذاً المعنى الثالث مؤثراً أثراً ما، كما كان السبب الواحد مؤثراً أثراً ما، على ما قدمنا ذكره، فاعرف ذلك".[1]

و لم يكتف ابن جني بهذا فقط بل زاد وفصل، وافترض وأجاب، في فصل أظن أنه صأصأ فيه ففقّح[2]، وأعتقد أن ما نقلته كاف لتفنيد ما ادعاه الإمام السهيلي رحمه الله.

قال السهيلي

ومن التحكم قولهم: إنه لما أشبه الفعل مُنع الخفض والتنوين، فيقال لهم: هلا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع في الأفعال، كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال؟ ولِم أيضا منعوه التنوين مع الخفض، وهلا منعوه واحدا منهما، أو منعوه أكثر من اثنين، لولا الركون إلى محض التحكم!

لي وقفتان مع هذه الفقرة:

- ✓ الأولى: إن النحاة استقرأوا كلام العرب ونظروا فيه، فرأوا أن الاسم عند العرب إما أن يكون مبنيا أو معربا، ثم المعرب وجدوه على قسمين: قسم ينون ويخفض، وقسم بقي على اسميته يتمتع بكل حقوقها إلا الخفض والتنوين، فعمدوا إلى هذا التنوين فسموه بتنوين الأمكنية، إذ التنوين عندهم على أقسام[3]، ثم نظروا إلى السمة الجامعة بين كل قسم قسم من هذه الأسماء، فرأوا أن "الاسم إن أشبه الحرف بني، وسمي غير متمكن، وإلا

[1] الخصائص (1/179-180).
[2] الصأصأة تحريك العين قبل تفتيحها، والتفقيح تفتيحها بعد تحريكها. ينظر لسان العرب مادة (صأصأ).
[3] ينظر المقاصد الشافية للشاطبي (5/575-576).

أعرب ثم المعرب إن أشبه الفعل منع الصرف، وسمي غير أمكن وإلا صرف وسمي أمكن" [1] والمتمكن غير الأمكن "هو الذي نقص عن تلك الرتبة، ولم يخرج عن بابه جملة"[2].

فلِم يحاول الإمام السهيلي بعد ذلك نزع الاسم الممنوع من الصرف جنسيته الاسمية مطلقا؟! وقد تقرر أن الاسم الممنوع من الصرف شابَهَ الفعل وليس به، والأصل في الفعل البناء، فقرروا تمييزه، فإما أن يجعلوه فعلا، وإما أن يلحقوه بالاسم المتمكن الأمكن، وهذان محالان لإخراج كلام العرب عن أصله واستقامته، وإما أن يفسروا امتناعه من التنوين –وهو الصرف كما تقدم في البداية– بشبهه بالفعل الذي لا ينوّن تنوين الاسمية، ولا يخفض، فيمنعوه منهما إشارة إلى نقص درجته في الإعراب، دون مساس ما له من مزايا الاسمية من التثنية والجمع والتعريف والإضافة وغيرها؛ لأن ذلك كله لا دخل له بتمكن الاسم من الإعراب، وإنما قصدوا نزع ما يتمكن به وهو التنوين.

✓ الثانية: لم يكتف النحاة بحذف التنوين وإنما تبعه الجر، ويعلل الفارسي لذلك بأنه لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه، فقيل: مررت بأحمدِ وإبراهيمِ لأشبه المبنيات نحو أمسِ[3] والظاهر أن الكسر إنما حذف من الممنوع من الصرف لأنه لا يدخل في الفعل في الإعراب فأرادوا أن يمنعوا ما أشبه الفعل كل ما لا يدخل الفعل من الإعراب فحذفوا من التنوين والخفض.[4]

فلم يجز منع أحدهما دون الآخر، وأحيل الإمام السهيلي على ما قاله في شرح السيرة النبوية: "الخفض تابع للتنوين، فإذا زال التنوين زال الخفض". [5] بل إلى ما قاله في أماليه وسيأتي بعد صفحات: "متى عدم التنوين في شيء من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض".[6]

قال السهيلي:

وكما تحكموا في العلتين المانعتين كذلك تحكموا في الممنوعين، ثم قد ناقضوا في العلتين فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام العلتين، وقالوا مثل ذلك في الجمع

---

[1] بتصرف من أوضح المسالك لابن هشام الأنصار (114/4).
[2] ينظر المقاصد الشافية للشاطبي (576/5).
[3] شرح المفصل لابن يعيش (58/1).
[4] المقتضب للمبرد (309/3).
[5] الروض الأنف (237/3).
[6] الأمالي (ص29).

لو أراد الباحث أن يقف وقفة استثمار لما سبق بين النحاة والإمام السهيلي لما ظهر له التحكم، وذلك أن كل ما قدمه الإمام السهيلي لم ينهض لمقارعة ما قدمه النحاة وتواتروا عليه، وأوردوا عليه الافتراضات والاستشكالات وأجابوا عنها. وسأقف وقفتان مع كلام الإمام السهيلي:

✓ الأولى: لا مناقضة في كلام النحاة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والممدودة تفترق عن تاء التأنيث، فالتاء تحذف في التكسير نحو: شجرة وأشجار، كتيبة وكتائب، جفنة وجفان، فهي علامة منفصلة، بخلاف ألف التأنيث فإن الكلمة معها لازمة للتأنيث، وقد بنيت عليها مترلة الجزء، فلذلك تثبت في التكسير نحو: حبلى وحبالى، وصحراء وصحارى، فالألف تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها باللزوم[1]، وعليه فقد قالوا: "إن التأنيث بمترلة سبب واحد، ولزومه بمترلة سبب آخر، وهذا معنى قولهم: إنه سبب متكرر، ويعنون باللزوم، أن الكلمة صيغت على ذلك ، بخلاف ما هو تأنيثه يطرأ عليه نحو: ضاربة، وقائمة"[2].

✓ الثانية: لقد تناول النحاة صيغة منتهى الجموع في كونه علة بنفسه، يشكل علتين، "وإنما منعهم من صرفه أنه جمع، وأنه على مثال ليس يكون في الواحد" [3] فصار ه ذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة، أو أنه جمع حقيقة مرتين، نحو: كلب يجمع على أكلب ثم يجمع على أكالب وهي الصيغة التي ما بعدها جمع، فصارت كل مرة من الجمع علة مستقلة، وبذلك يكون بمثابة ما كان فيه علتان [4]. وذكر رضي الدين الاستراباذي أن من النحاة من جعل عدم النظير علة ثانية[5].

قال السهيلي:

فياسبحان الله! كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها، واتسعت بلدانها، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها في تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف، مع أن العرب جمعاء قد جعلت الفعل عاملا في الاسم، والمعمول فيه تال للعامل لا محالة،

---

[1] العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف (ص34-35).
[2] ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي (ص51).
[3] ما ينصرف وما لا ينصرف ص (46).
[4] ينظر ترشيح العلل في شرح الجمل (ص51).
[5] ينظر شرح الرضى (57/1).

ثم لو كُوشِف منهم عاقلٌ بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمراض، ولجعل قول من يقول: إن (إبراهيم) لم ينوّن ولم يخفض، لأنه أشبه يفعل وينطلق، في حيِّز الجنون والبرسام[1] . فضلا عن أن يراجعه الكلام، ولاستبرد من يقول: إن عمر وقثم، وثلاث ورباع، وجُمع وأخر، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس، ولرأى هذا القول مما تلفظه الأذهان، وتمجُه الآذان، وتقذره الطباع، وتعافه النفوس، واللّه المستعان.

وتقدم في مطلب 'العلة عند الإمام السهيلي' أن النحاة لم يخبروا بهذه العلل عن العرب، وإنما فسروا ما وصلوا إليهم من كلامهم، وقد فتحوا الباب أمام غيرهم إن لم ترق له عللهم، فهي باب من الاجتهاد.

وقبل أن ينتقل الإمام السهيلي إلى تقديم البديل، شنع على النحاة التفافهم حول عللهم، و لم يأت بجديد غير أنه بدل العبارة، وأعاد استنكار تشبيه الممنوع من الصرف بالفعل، ومثل له بإبراهيم، ونحاتنا يمنعونه لعلميته، وهي فرع عن التنكير، وعجمته، وهي فرع عن العربية، فشابه الفعل الذي هو فرع عن الاسم. وكذلك الأمر بالنسبة لعمر وقُثم ممنوعة لأجل العلمية والعدل. وثلاث ورباع منعت لأجل الوصفية والعدل.

[1] البرسيم والبرسام علة يهذى بها. القاموس المحيط مادة (برسم).

المطلب الثالث: العلل المقترحة من الإمام السهيلي

قال السهيلي: فصل

وإذا ثبت ما قدمناه، فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم، ولا أيضا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه، وإعلام المخاطب به، ولا أيضا قِرْطعْبة[1]، وهُدَبد، ودُرداقِس كعثبلان، وهي كلها منصرفة بأكثر تمكنا في الكلام من أحمر وأشقر، وبيضاء وحسناء، بل هو أكثر تمكنا في الكلام، وهم له أكثر استعمالا.

لي مع كلام الإمام السهيلي وقفات:

✓ الأولى: اقترح الإمام السهيلي لتعليل منع الاسم من الصرف، استغناءه عن التنوين، وقد سبق أن ذكر هذا الأمر في نتائج الفكر، وبشّر هنالك بما تناوله هنا [2]. وفي نظري أن هذه علة غير مقنعة، وذلك أن الصرف هو التنوين، فكيف يكون منعه من الصرف استغناؤه عن الصرف إذ هو علامة انفصاله.

✓ الثانية: جعل علة المنع استغناء الاسم عن التنوين، مع أن التنوين قد يستغنى عنه في حالات أخر، فيحذف لزوما لدخول (ال)، وللإضافة، ولشبهها نحو لا مال لزيد إذا لم تقدر اللام مقحمة فإن قدرت فهو مضاف، ولمانع الصرف، وللوقف في غير نصب، وللاتصال بالضمير نحو: (ضاربك) فيمن قال: إنه غير مضاف [3]. فكيف نجعل الاستغناء عن التنوين علة للاسم الممنوع من الصرف وقد شاركه فيها غيره، وهل هذا إلا نقض للاطراد الذي أكد عليه السهيلي في مقدمة كلامه.

✓ الثالثة: اقترح كون الإشعار بعدم إضافة الممنوع من الصرف علة لمنعه، وكلامه هذا ترِد عليه اعتراضات، فما قوله في باقي الأسماء الأعلام التي لا مانع لها، مثل زيدٍ ومحمَّدٍ وعليٍّ وغيرها، فما الفرق بينهما؟

---

[1] يقال: ما له قِرطعبة أي ما له شيء. والهُدَبدُ: اللبن الخاثر جدا. وفي الخصائص (204/3) الدُّرداقِس: قيل كلمة أعجمية، قال الأصمعي أحسبه روميا وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا.

[2] نتائج الفكر (ص69).

[3] مغني اللبيب (716/2).

✓ الرابعة: إذا كان الانقطاع عن الإضافة علة في المنع من الصرف، فما المانع أن تكون علة لبناء هذا الاسم دون منعه من التنوين والخفض فقط، علما أن كثيرا من الأسماء حينما تستغني عن الإضافة تبنى، كقبل وبعد، فإنهم يشترطون لبنائها أن تقطع عن الإضافة [1] كما قال تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾[2] وإنما تعرب بعد الإضافة كقولك: جئتك من قبل قيامك.

✓ الخامسة: إن الأسماء التي مثل بها الإمام السهيلي كقرطعبة غير ممنوعة من الصرف لأجل عُدم المانع، في حين منعوا أحمر وأشقر وغيرهما للمانع القائم، و لم يخرم النحاة قواعدهم، فقد جاءت ملائمة لما سمع عن العرب في ذلك. أما كثرة الاستعمال فما كانت قط ضابطا للصرف أو منعه. وعلى من ادعى ذلك البيان.

ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن، وإنما هو علامة للانفصال، قولهم: حينئذٍ، ويومئذٍ فنوّنوا لما أرادوا فصل (إذ) عن الجملة، وتركوا التنوين حين قالوا: إذ زيد قائم، لما أضافوا الظرف إلى الجملة، وليس في الدنيا اسم أقلّ تمكنا من إذ، ولا أشبه منها بالحرف، نعم وقد تكون حرفا محضا، بمعنى (أن) في نحو قوله تعالى: ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾ جعلها سيبويه ههنا حرفا ولم يجعلها ظرفا، كما فعل غيره.

ومما يدلك على أنها علامة فصل سقوطها في الوقف، إذ السكوت مغنٍ عنها، وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها، ودخولها في القوافي إذا وصلت بيتا ببيت، نحو إنشادهم:

يا صاح ما هاج الدموع الذُرَّفن

نبّهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت، ألا ترى كيف لا ينوّنون مضمرا ولا مبهما ولا ما فيه الألف واللام، لأنه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك، فلا حاجة إلى التنوين، ومن ثمّ لم ينوّنوا الفعل لاتصاله بالفاعل، وأنه كالجزء منه ولا تنون الحروف ولا ما ضارعها من الأسماء، لأن العامل منها متصل بمعموله، وغير العامل منها لا يتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل.

ولي وقفات مع هذا الكلام:

---

[1] مغني اللبيب (656/2).
[2] سورة الروم الآية (3).

✓ الأولى: ما استدل به من نحو قولهم (حينئذ ويومئذ) يجاب عنه بأن (إذ) من خصائصها أن تضاف إلى الجملة نحو قوله تعالى: ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾[1] فإن وجد ما يدل على هذه الجملة حذفت الجملة المضافة إليها (إذ) وعوض عنها التنوين نحو قوله تعالى: ﴿وأنتم حينئذ تنظرون ﴾[2] فالتقدير والله أعلم: حين إِذْ بلغت الروح الحلقوم، بدليل قوله تعالى: ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم ﴾[3] فالتنوين هنا تنوين عوض لافتقار الاسم إلى ما بعده افتقارا متأصلا، وليس تنوين التمكن، فلا يسمى (إذ) منصرفا [4]، لأن (إذ) مبني لشبهه بالحرف من ناحية الافتقار، ولا يتوهم أن له معنى قائما بذاته، فليس التنوين هنا فارقا بين المنصرف وغير المنصرف.

✓ الثانية: استدلاله بسقوط التنوين في الوقف مردود بأن التنوين إنما يلحق الاسم علامة لتمكن الاسم من أحوال الإعراب الثلاثة، والاسم عند الوقف لا تظهر عليه علامة إعراب؛ إذ لا يوقف عليه متحركا، فليس هناك ما يدعو إلى التنوين؛ إذ الحركة الدالة على الإعراب قد تحذف في الوقف، فلا فرق بين المنصرف وغير المنصرف في الوقف، بل لا فرق بين المبني والمعرب في الوقف.

✓ الثالثة: استدلاله بدخولها في القوافي إذا وصل بيت ببيت مردود بأمور:

– أن بيت الشعر لا يوصل بغيره في اللفظ إذ كل بيت قائم بنفسه.

– أن احتمال الإضافة هنا بعيد؛ لأن الاسم فيه (أل) وهي لا تجامع الإضافة كما ذكر هو نفسه.

– أن التنوين في البيت الذي استشهد به ليس التنوين المعتبر في الاسم لأنه دخل على ما فيه (أل) والتنوين لا يجامع (أل).

– أنه يثبت في الوقف، وهو يخالف ما ذكره من أن التنوين يحذف في الوقف إذ السكوت مغن عنه.

---

[1] سورة الأنفال الآية (26).
[2] سورة الواقعة الآية (84).
[3] سورة الواقعة الآية (83).
[4] المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافي (577/5).

– أن هذه النون ليست دالة على التنوين المعتبر؛ إذ التنوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظا وتفارقه خطا ووقفا[1]، وهي هنا ثابتة في الخط والوقف فدل على أنها ليست مما نحن فيه.

فما الذي ضر السهيلي وغيره لو قسموا التنوين إلى ما قسمه إليه النحاة، وجعلوا قسما خاصا لتنوين التمكين الذي يدل على تمكن الاسم في الإعراب. ولا أدري ما التمكن الذي يقصده السهيلي لما كان بصدد التعليل للحوق نون التنوين في آخر الأسماء فقال في النتائج: "واختيرت علامة لتمكن الاسم وتنبيها على انفصاله".[2]

ثم غدا السهيلي يشرح مذهبه ويحلله، ويدلل عليه ويعلله، ويحاول ربط علته المقترحة بأنواع المنوعات وخلاصة ما قدمه:

❖ علة الأعلام كعلة سائر المعارف في استغنائه عن التنوين، لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم العلم مضافا.

وجوابنا أنه إن كانت هذه علة العلم الممنوع من الصرف، فليت شعري ما علة الذي لم يمنع، ثم أحس السهيلي بخطر المداهمة، فأردف قائلا: "فإن رأيت علما منونا فلعلة". فهلّا كشف لنا عن هذه العلة وهو في مقام التعليل. فلا يسأل عن المنون لم نون وإنما يسأل عما لم ينون لِم لَم ينون كما قال المبرد[3]. ثم استدرك بأن "الشعراء كثيرا ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن" ثم أورد بعض الشواهد كقول عباس بن مرداس: *يفوقان مرداسَ في مجمع* وكلها من سيرة ابن هشام وقد تناولها السهيلي في روض الأنف بالشرح والإعراب. لكن السهيلي هنا رام جعلها شاهدا على أن العلة التي لأجلها تمنع الأسماء التي تستحق الصرف هي الضرورة، والحق أن هذه العلة على الاختلاف المعروف فيها، لا تنهض علة لكل الأعلام غير الممنوعة من الصرف كزيدٍ وثابتٍ وغيرها. والظاهر أن الإمام السهيلي باستشهاده بهذه الشواهد على مذهب الكوفيين القائلين إنه يجوز منع صرف ما ينصرف ضرورة، وعلى ذلك بعض البصريين كأبي علي الفارسي، وذلك بعد إجماعهم على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف ضرورة[4]، وذلك أن صرف ما لا ينصرف إرجاع له إلى الأصل الذي

---

[1] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (ص23).
[2] ص (70).
[3] المقتضب (309/3).
[4] الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (493/2 وما بعدها).

عليه الأسماء، وأما العكس فلا مسوغ له، على أن ذلك يؤدي إلى الخلط بين ما ينصرف وما لا ينصرف كما نبه عليه ابن الأنباري.

❖ في محاولة من الإمام السهيلي التعليل لما بقي في ذمته من أعلام تطلب علتها في المنع من الصرف، قسم الأعلام إلى قسمين: منقولة، وغير منقولة.

فغير المنقولة ثلاثة أضرب: المرتجل أي سمي به دون سابق معنى، مثل تأبط شرا. والأعجمي، والمعدول كعُمر عدل به عن عامر. فهذه كلها غير منصرفة.

والمنقولة مما لا ينصرف مثل يزيد ويشكر وأحمر وثلاث وغيرها إذا سميت بها.

والمنقولة مما كان منوّنا قبل التسمية به منصرف، لأننا نلتفت إلى معناه قبل التسمية به وقد كان منوّناً.

ويرد قوله: عائشة وفاطمة بغير تنوين أعلاما في حين أنها كانت قبل العلمية منقولة مما ينوّن فهما اسما فاعل من (عاش وفطم) وقبل التسمية بهما كانا منونين، ولا شك أنهم أراداو هذه المعاني الموجودة قبل التسمية فلذلك سموا بهما، فأين الالتفات لتلك المعاني؟!

❖ استدرك السهيلي هنا بعض الأسماء التي هي منقولة ثم نجدها غير مصروفة، ومثل بحمزة وتمرة، إذا سميت بهما، لأنهما قبل التسمية كانا اسما جنس، ويرى السهيلي أنهما لا يلتفت فيهما إلى ما كانا عليه لأنهما غيرا عن بنيتهما بالتاء التي تدل على الفرق بين الواحد والجمع، فلما تغيرا عن حالهما، امتنع النظر إلى أصلهما بعد التسمية بهما، وإنما الشرط عنده للالتفات إلى أصل الكلمة قبل التسمية ألا تغير عن بنيتها. ويضيف أن التأنيث المعتبر في العلم هو التأنيث المعنوي لا التأنيث اللفظي الذي حكم به النحاة بعد العلمية بمنع حمزة وغيره.

وقد قرر السهيلي أن (عمر) تغير عن (عامر) فلم ينون؛ إذ أنه معدول عنه، ثم شبهه بحمزة، وحمزة لم يتغير عن حاله الأصلية التي معناها البقلة [1]، بقيت على ما هي عليه ثم سمي بها الرجل.

هكذا تمحل الإمام السهيل لتاء حمزة وطلحة وأبى أن يقر أنه تأنيث لفظي. ثم أحس أنه بقي له من الأسماء ما هو معدوم التأنيث في الأصل، كقِدر وقَدم فإنها مؤنثة معنى دون لفظ، فاضطر الإمام السهيلي أن يلتفت إلى المعنى الأصلي ثانية، إذا سمينا به رجلا.

[1] كما في تاج العروس مادة (حمز).

❖ عقد الإمام فصلا آخر في سر تجرد الأعلام المؤنثة من التنوين، فمثّل بعائشة وفاطمة، وقد تقدم الكلام عنها، وأرجع تأنيثها إلى ذاتها دون لفظها، وتقدم الكلام عنها. وقرر أن جميع الأسماء الأعلام في المؤنث لا تنصرف.

وكلامه هذا ترد عليه كثير من الإيرادات مثل هندٍ ودعدٍ على ما فيهما من الخلاف[1]. وتنتظره لائحة من الأعلام للبحث عن تعليلها، مثل أَتْأة كحمزة، امرأة بكر بن وائل، وليست تاؤها كتاء حمزة إذ ليست منقولة، وسَكْدَة لبلاد بساحل بحر إفريقية، وإِصْمِت للأرض المقفرة، ويبرين لقرية قرب حلب، وليس منقولا من البري، وخزرج، وجيْألة للتي للمرأة التي تكثر الذهاب والمجيء[2]، وأولات علم لامرأة[3].

❖ ثم يعود الإمام السهيلي ليأصّل أصلا جديدا، وهو أن الاسم العلم المؤنث يمنع من التنوين للإشارة أنه محبوب، وذلك مثل قولهم: حذامِ، ورقاشِ وغير ذلك.أقول:

إن الإمام جعل هذا هو الأصل، والأصل هو الأكثر، في حين نرى أن هذه الصيغة معدودة، ولا نتصور الأكثر خرج عن الأصل، بل القليل الشاذ هو الذي يخرج عن الأصل. ويلزم أن تكون كل الأعلام المؤنثة على هذه الصيغة (فعالِ) للعلة التي ذكر الإمام. ثم إن هذه الصيغة اختلف فيها، فذهب الحجازيون إلى بنائها على الكسر. وذهب التميميون أنها ممنوعة من الصرف [4]. ونسائل الإمام السهيلي كيف يخرج من باقي الأسماء التي ترد على (فَعالِ) مثل فساقِ وخباثِ في النداء[5] أهي للتحبيب أيضا لا سيما وقد خصت بالنداء.

وقد يسأل سائل ما سر بنائها على الكسر إن لم تكن على ما ذكره الإمام السهيلي، فيجيب الخوارزمي: "وأما حذام وجميع ما هو معدول عن (فاعلةٍ) في الأسماء الأعلام نحو: قطامِ، وغيرها نحو: سكابِ وخصافِ لمشابهته كذلك ما هو اسم الفعل" [6] كتزالِ، وتراكِ، ومناعِ بمعنى انزل واترك وامنع.

وقد تقدمت هجمات الإمام السهيلي على النحاة في كثير من تعليلاتهم، بتهمة أنهم أخبروا عن العرب بشيء لم تقصده العرب ولا وقع في أذهانهم. وها هو الإمام السهيلي

---

[1] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (ص651).
[2] وكلها غير مصروفة للعملية والتأنيث، ينظر تاج العروس في المواد (أتأ، صمت، سكد، خزرج، جأل)
[3] حاشية الصبان على الأشموني (207/1).
[4] المقاصد الشافية (669/5-679).
[5] المفصل للزمخشري (ص157).
[6] ترشيح العلل (ص63).

يقسم الأعلام هذه التقسيمات العديدة المعقدة، وكلما رأى أن علما سيكسر قاعدته إلا هرع يعلل مجددا بتعليلات لم يفكر فيها العربي حينما نطق بهذه الأعلام.

❖ ويصل الإمام السهيلي إلى فصل في الأسماء الأعجمية والمعدولة ليقرر أن الأسماء الأعجمية لم تنصرف لأنها لم تنقل من أصل كانت فيه منوّنة، وهذا التعليل يغنينا عنه الحكم عليها بالأعجمية، لكن يبقى أمر وهو اشتراط أن يكون علما في اللسان الأعجمي، ثم انتقل إلى العرب منه، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، كإسماعيلَ، وإبراهيمَ، وإسحاقَ، وموسى وعيسى، وهامان [1]، وإلا فسنصرف الأعجمي كيفما كان على حد قول الإمام السهيلي، وسنصرف نوحاً ولوطاً وغيرها من الأعلام الأعجمية التي وردت ف القرآن.

فائدة: علق المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد في حاشية شرح ابن عقيل: "تستطيع معرفة أن ه ذا العلم أعجمي بواحد من ثلاثة أشياء: أولها: أن ينص عالم ثقة على ذلك، وثانيها: أن يكون خارجا عن الأوزان العربية كإبراهيم، وثالثها: أن تجده على غير المهيع العربي، كأن يكون خماسيا وليس فيه حرف من حروف الذلاقة، وكأن يجتمع فيه جيم وقاف مثل صنجق وجرموق". [2]

❖ ثم يعقد الإمام السهيلي فصلا في أسرار العدل، للإجابة عن أسئلة افترضها ملخصها سؤالان:

الأول: لِمَ عُدل عن فاعل إلى فُعَل و لم يعدل به إلى فعيل وفَعْل وغيرهما؟

ونلمس أن الإمام السهيلي قد راغ بنا نحو علة العدل في عمر وزفر، متجاوزا نقطة الخلاف بينه وبين النحاة التي هي علة منعه من الصرف، مكتفيا بقوله: "منع من الصرف لأنع علم غير منقول من أصل منوّن" [3] وقد قال الصبان: "العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد.. وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية" [4]، والعدل قد يكون تحقيقا كالعدل عن ثلاثة ثلاثة بقولنا ثُلاث، أو تقديرا كما وقع في زفر وعمر[5].

---

[1] المقاصد الشافية (645/5).
[2] حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (274/3).
[3] الأمالي (ص34).
[4] حاشية الصبان على شرح الأشموني (349/3).
[5] شرح الرضى على الكافية (40/1).

والإمام السهيلي يقول بعدما أثبت أنه منع لأنه غير منقول من أصل منوّن: "وأما عدلهم إياه عن الصفة لأنهم أرادوا تحقيق العلمية، وأن يعرف أنه علم" فكأنه كان قبل أن يصير زفر وعمر زافراً وعامراً وهو وصف، لأنه يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض، وزافر بحمله، أي حامل له، فإذا أردت أن تجعله علما عدلت به عن الصفة إلى صيغة لا يشاركه فيه غيره فقلت: زُفر وعمر.

والملاحظ أن الإمام السهيلي وإن توارى في التعليل الأول له لمنعه خلف قوله: إنه غير منقول من أصل منوّن، فإنه سقط في التعليل الثاني فيما قاله النحاة من أنه منع لاجتماع العلمية والعدل.

ونحس بنوع اضطراب عند السهيلي حينما نقارن كلامه هذا بكلامه في الفصل السابق وهو: "المعدول نحو عمر وقثم ليس بمنقول إلى العلمية من أصل كان منوّنا وإنما عدل فيه عن الصفة المنوّنة إلى هذا اللفظ تخفيفا للعلمية" فهو يريد أن يقول إن عمر وزفر معدول عن صفة عامر وزافر لا عن علم عامر وزافر، لكن ما أدرانا بهذا؟ وما الدليل عليه، وهو منوّن صفة وعلما، ففي الصفة افتقد عند جمهور النحاة علة ثانية. وفي العلم افتقد العدل.

الثاني: لِمَ خُصَّ بالعدل عُمر وزُفر عن عامر وزافر دون مالك وصالح وسالم وغيرها؟

بعدما قرر أن صيغة عُمر وزُفر وقُثم وغيرها إنما عدلوا به عن لفظ الصفة عامر وقاثم وزافر، للخروج بها عن الصفة إلى العلمية بصيغة ليست في الصفات إلا نادرا. ثم افترض أن سائلا يسأل لِمَ لَمْ يعدل عن صالح وسالم وغانم، فأجاب أنهم تركوها على أصلها عند التسمية بها للتفاؤل بمعناها من الصلاح والسلامة والغنم.

ونحن لا نختلف مع الإمام السهيلي في بحثه هنا عن علة العلة، أو العلة الثواني، حيث تجاوز البحث عن السبب في منعها من الصرف وهو العدل، إلى علة العدل. ويتأكد لدينا ما مضى من قول ابن مضاء في شغف صاحبه السهيلي بالعلل الثواني.

ويبقى هذا الباب مفتوحا لا حكر فيه على والجه ما دام أتى بسبب معقول المعنى، على أن النحاة اختلفوا فيه فرأى العكبري في اللباب أنهم أرادوا توكيد المعنى المشتق من العمراة والزَّفَر، فقالوا عامر وزافر ثم أكدوا ذلك فقالوا زفر وعمر [1]. وهنا فصل لابن جني حاول ولوج هذا الباب قائلا: "وأما السؤال عن علة عدل عامر وجاشم، وثاعل وتلك

[1] (202/1).

الأسماء المحفوظة إلى فُعل: عمر وجشم وثعل وزحل وغدر دون أن يكون هذا العدل في مالك وحاتم وخالد ونحو ذلك، فقد تقدم الجواب فيما فرط أنهم لم يخصّوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره، إلا لاعتراضهم طرفا مما أطفّ لهم من جملة لغتهم كما عنّ وعلى ما اتّجه لا لأمر خصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله، ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها إلا بعد السبر والتأمل، والإنعام والتصفح؛ فإن وجدت عذرا مقطوعا به صرت إليه واعتمدته وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال، فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه، ومأمّاً تتورده".[1]

ولعل ابن جني رحمه الله استغلق عليه الأمر فجنح إلى التعليل بالاستثقال، في حين فُتح على الإمام السهيلي بعده بما تقدم، وهو أمر واضح جلي.

ويذهب بعض المحدثين إلى أن علل النحو كلها خيال، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا لكن لا بأس بنقل قول أحدهم: "وبديهي القول إن العربي عندما تكلم مانعا من الصرف عمر وأمثاله لم يفكر مطلقا بما سماه النحاة عدلا.. والعلة الحقيقية بنظرنا لمنع هذه الأسماء السماع".

❖ فصل الإمام السهيلي فصلا تناول فيه علة منع العدد المعدول، والوصف المزيد بألف ونون وأرجع علة العدد المعدول نحو ثُلاثَ ورباع إلى أنه لا معنى لتنوينه، ولا يتوهم إضافته فلا يحتاج إذن إلى التنوين الذي هو علامة الانفصال.

أقول "وأما ثلاث ومثْلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة، وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين".[2]

واتفقوا على أنه ممنوع لعلتين، وإن اختلفوا فيهما فذهب الأكثرون إلى أن هذا المعدول لم يوضع إلا وصفا، و لم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف. وذهب البعض إلى المانع العدل اللفظي والمعني، وقيل العدل والتكرار من حيث اللفظ إذ أنه اثنين مرتين، وقال الكوفيون: إن فيه العدل والتعريف.[3]

---

[1] الخصائص (1/78-79).
[2] شرح الرضى على الكافية (1/41).
[3] المصدر السابق (1/41).

وعلى كل حال ففيه علتان، والسهيلي أضاف علة ثالثة وهي التي كثر ما أوردها في هذا الموضوع وهي الانفصال عن الإضافة. وتظهر أنها علة منطقية ما دمنا لم نر إضافة ثُلاث ورباع وخماس ومثلث ومسدس وغيرها، ولا نفرط في العلتين الأصليتين اللتين ذكر النحاة.

وألحق السهيلي اسم سلمان وعمران وباقي الأعلام التي على فعلان باب عُمر وزُفر، وذلك أنها غير منقولة وإنما هي معدولة عن الصفات المنونة إلى العلمية كعُمر. وهو أصل غير منضبط إذ أن هذه الأسماء حكم النحاة أنها منعت لزيادة ألف ونون في آخرها، وادعى السهيلي أنها غير منقولة وأنها معدولة عن صفات منونة، فهلاّ بيّن الإمام السهيلي عن أي شيء عُدلت كما بين عمّ عدل عمر وزفر، وأما أنها غير منقولة فغير مسلّم، وذلك أنهم قالوا: "علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في ردِّ نسيان وكفران إلى نسي وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعّق فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال حسّان: إن جعل من الحسّ فوزنه فعلان، وحكمه ألا ينصرف، وهو الأكثر.. وإن جعل من الحسن فوزنه فعّال وحكمه أن ينصرف، وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه، وإن جعل من شطن انصرف.."[1] والمانع على هذا العلمية والزيادتان.[2]

❖ رفض الإمام السهيلي أن يمنع نحو سكران وغضبان بالوصفية وزيادة الألف والنون لأن مؤنثه سكرى وغضبى، يقول المبرد: "أما ما كان من ذلك على فعلان الذي له فعلى فقد تقدم قولنا فيه أنه غير مصروف في معرفة ولا نكرة، وإنما امتنع من ذلك لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: حمراء وصفراء، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة، وأن النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها".[3]

واعتل السهيل لمنعها بمضارعة المزيد بالألف والنون للمثنى، من جهة اللفظ والمعنى، أما اللفظ فبين، وأما المعنى فالتثنية إنما هي تثنية الواحد، فزيد وزيد زيدان، وكذلك هنا، فتقول غاضب وعاطش، فإذا تضاعف الغضب والعطش قلت غضبان وعطشان.

---

[1] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (153/3).
[2] المقاصد الشافية (623/5).
[3] المقتضب (335/3).

ويجاب على طرح السهيلي بأمور:

– إن حمل المفرد على المفرد أولى من حمله على التثنية. ونذكر هنا ما ذكره السهيلي نفسه بعد هذا: "ولا شك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد".[1]

– قوله: "المزيد في حمراء همزة وفي عطشان نون، والهمزة بعيدة المخرج من النون" مردود بأن أصل الهمزة في حمراء ألف فهي في الأصل ألف وليست همزة. وإذا ثبت هذا فيعلم أن العلاقة بين الألف والنون قريبة لقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتها، كما قال المبرد.

قوله: إن العرب لا تقول في مؤنثه (فعلانة) مردود بقولهم: سيفان وسيفانة، كما أن بعض القبائل قالت في مؤنث عطشان وغضبان عطشانة وغضبانة.

المشابهة بين غضبان وبين المثنى بعيدة؛ إذ الألف في غضبان لا تقلب ياء كما في المثنى في حاتي النصب والجر، والنون في المثنى مكسورة وهي في غضبان لا تكسر أبدا[2].

❖ ثم انتقل الإمام السهيلي إلى صيغة منتهى الجموع وأقرّ أنها صيغة لا نظير لها في الواحد، وهو أمر اتفق فيه مع النحاة، لكن تشبيهه بالجمع السالم في ترك التنوين غير مسلّم، إذ النون في الجمع والتثنية عوض عن التنوين، والدليل على ذلك أنه حينما تضاف تحذف نونها كالتنوين فلو لم تكن بمثابتها لبقيت [3]. وزعم السهيلي أن منتهى الجموع ورد صرفه في القرآن و لم يبين موضعه.

❖ ثم بلغ إلى العلم المركب وجعل امتناعه من التنوين لاستغنائه عنه، لأنه قلما يضاف. ويظهر عدم الاطراد في هذه العلة، ومناقضة الإمام السهيلي لما قدمه في الأول، بقوله: "قلما يضاف"[4] والقاعدة ينبغي أن تبنى على شيء مطرد، و لم يجب عن كونه مضافا إلا بإلحاقه بالأعجمي والمرتجل وقد تقدم الكلام عليهما. وهذا النوع من المركب يجعله النحاة ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب المزجي، كقولك بعلبك، ومعديكرب. وأكثر هذه الألفاظ تختلف فيها العرب، فمنهم من يجعلها مضافا ومضافا إليه، وهذا غير داخل في

---

[1] الأمالي (ص39).
[2] أفدته من العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف ص43.
[3] أسرار العربية لابن الأنباري (1/29-30).
[4] الأمالي ص 39.

المقصود، ومنهم من يجعلها كالاسم الواحد وإعرابها في الآخر وعليه تكلم النحويون في هذا الباب.[1]

❖ ثم انتهى رحمه الله إلى إعادة القاعدة التي دندن حولها طوال بحثه، وهي أن الممنوع من الصرف إنما منع لاستغنائه عن التنوين. وقد تقدم في البداية الجواب على هذا الاعتراض.

[1] المقاصد الشافية (618/5).

خاتمة

هذا ما أنتجته مصاحبتي للسهيلي في أماليه مدة غير قصيرة، وبجهد غير قليل، وإن كان جهدَ مقلٍّ، وقد أدّاني بحثي إلى القول:

- ✓ أولا: إن الإمام السهيلي انطلق من منظور شمولي مطلق ليلزم النحاة بإلزاماته، ومن ثَم لينقض قواعدهم، فكان يخرج غالبا إلى فرعيات في الممنوع من الصرف لم يلتزمها النحاة أصلا، ومن أمثلة ذلك أنه ألزمهم أن يمنعوا كراماً وأمجاداً لفرعية الجمع، علما أن النحاة قَصَروا الحكم على الجمع المتناهي.
- ✓ ثانيا: استشهد الإمام السهيلي بالأشعار في سبعة مواضع، مع أن جلّها في باب العلم الذي ينبغي أن يُصرف وَوَرَد في الشعر ممنوعا. وجل اعتراضاته أمثلة يأتي بها: كعُمر وزفر وجشم وحسناء وكحلاء وغيرها.
- ✓ ثالثا: اتبع الإمام السهيلي طريقة المناطقة في بناء النتائج على المقدمات.
- ✓ رابعا: كان كلامه قاسيا حادا، يتخلل ذلك من مواضع من كلامه، وجعل علل النحاة عللا في عقولهم، واتهمهم في أخذهم بهذه العلل أنهم في حيز الجنون والهذيان.
- ✓ خامسا: بدا تعليل الإمام السهيلي قويا في مواضع، كما خفت في أكثر المواضع، وظهر عليه الغموض وتسلل إليه التناقض.

وقد حاولت جاهدا في بحثي أن أتجرد كل التجرد فأناقش بمحض العلمية والموضوعية، لذلك فقد أداني بحثي إلى التمسك بعلل النحاة وذلك لأمور:

– الأول: أننا أمام شيئين: إما أن نلغي التعليل مرة، وهو أمر مستقبح، وضرب للتراث بعرض الحائط، وتعريض للغة العربية التي وصلت إلينا هكذا بالضياع، إذ الأذهان أحفظ ما تكون لما عرفت سببه أو قدرته، وكلما كان العلم تجريديا في فراغ بدا ذلك صعبا.

– الثاني: وإما أن نأخذ بعلل أخرى، كعلل الإمام السهيلي، وهذه تحتاج إلى مدارسة على مستوى عال، لإبدال علل النحاة بعلل أخرى، على أن هذه أهون من الأولى، إذ تقر بالعلل أصلا، ومع ذلك فلا يمكن الطعن في أسباب قدرها جهابذة حفاظ، وأعلام كبار، وتناولتها العقول عصورا وعصورا، ومايزال جلهم يؤمن بها ويعتقد صحتها، لتهدم من عقل واحد في وريقات.

– الثالث: قد وقفت حائرا أمام طروحات طرحها السهيلي، وعلل اقترحها، و لم أجد من تناولها، فأعملت فكري أحيانا فوُفّقت، واستسلمت مرة لعلة السهيلي وذلك لضعفي وقلة مناعتي العلمية.

وقد استفدت من البحث كثيرا، وصادفت فوائد فرائد شرائد، وباشرت الكتب ووقفت على أساليب العلماء، وأغرب ما وقع لي في بحثي أنني وقفت على ترجمة ابن خروف و لم أكن قبل أعرفها، فإذا بي أقرأ أنه خَبَل في آخر عمره وكان يخرج إلى الطريق عريانا، وأنه مات ليلا وقد وقع في حفرة، فقَفّ شعري لما قرأت عن هذا الإمام، أسأل الله أن يرحمه.

ولا أدعي أنني استوفيت البحث حقه، فلاتزال فيه زوايا تحتاج إلى إضاءة، وخبايا تحتاج إلى استخراج، ولعلّي أتناول ذلك في بحث الدراسات المعمقة إن يسّر الله تعالى، وذلك الظن به.

وأخيرا أشكر لأستاذي المشرف محمد اليوسفي، مجاهدته معي، وأشكر لكلية اللغة العربية فضلها علي بعد الله عز وجل. فله الحمد كله، والشكر له كله وهو المستعان.

فهرس المصادر والمراجع

الكتاب	المؤلف	الطبعة
القرآن الكريم	—	—
الأمالي	عبد الرحمن السهيلي تحقيق محمد إبراهيم البنا	مطبعة السعادة. ط 1. 1970 م
أوضح المسالك	ابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد	دار الفكر بيروت. ط 6. 1974 م
إنباه الرواة على أنباه النحاة	جمال الدين القفطي تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم	دار الفكر العربي بمصر ط1. 1986
أعلام مالقة	ابن عسكر وابن خميس تقديم وتعليق د.عبدالله المرابط الترغي	دار الغرب الإسلامي ط1. 1999 م
أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي	محمد إبراهيم البنا	دار البيان العربي بجدة ط1. 1985 م
الإيضاح في علل النحو	أبوالقاسم عبدالرحمن الزجاجي تحقيق د. مازن المبارك	دار النفائس. بيروت. ط3. 1979 م
الأعلام	خير الدين الزركلي	دار العلم للملايين بيروت ط6. 1984 م
الأشباه والنظائر في النحو	جلال الدين عبد الرحمن السيوطي	دار الكتب العلمية.ط 1. 1984 م
الإحاطة في أخبار غرناطة	لسان الدين بن الخطيب	الشركة المصرية للطباعة والنشر القاهرة. ط1. 1975 م
الإنصاف في مسائل الخلاف	عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد	المكتبة العصرية. 1993 م
بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة	جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم	المكتبة العصرية صيدا بيروت
البداية والنهاية	أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي مجموعة من المحققين	دار الكتب العلمية بيروت
ترشيح العلل في شرح الجمل	صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي إعداد عادل محسن العميري	سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها. 1998 م
تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب	د.محمد المختار ولد اباه	دار الكتب العلمية بيروت. ط2. 2008 م
تذكرة الحفاظ	الحافظ شمس الدين الذهبي	دار إحياء التراث العربي بيروت.
تاج العروس	مرتضى الزبيدي	منشورات دار مكتبة الحياة

		مصر.1306هـ
حاشية الصبان على شرح الأشموني	علي بن محمد الصبان الشافعي تحقيق إبراهيم شمس الدين	دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط1. 1997 م
الخصائص	أبو الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار	الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط3. 1986 م
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب	عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق محمد نبيل طريفي	دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط.1. 1998 م
الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام المعافري	أبو القاسم السهيلي تعليق مجدي الشورى	منشورات بيضون دار الكتب العلمية بيروت ط1
الرد على النحاة	ابن مضاء القرطبي تحقيق الدكتور شوقي ضيف	دار المعارف
شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك	عبد الله بن عقيل تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد	دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك	أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى تحقيق حسن أحمد	دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط1. 1998 م
شرح المكودي على ألفية ابن مالك	أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الكودي تحقيق إبراهيم شمس الدين	دار الكتب العلمية بيروت ط2. 2002 م
شرح ألفية ابن مالك	أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الناظم تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد	دار الجيل بيروت
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب	ابن هشام الأنصاري المصري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد	دون طبعة ودون تاريخ
شرح المفصل	لابن يعيش بعناية النعساني	دار الكتب
شرح اللمحة البدرية لأبي حيان الأندلسي	ابن هشام الأنصاري تحقيق د. صلاح راوي	ط2
علل النحو	أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق تحقيق محمود محمد محمود نصار	دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1. 2002 م
العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف دراسة	شعبان زين العابدين محمد	مكتبة الآداب. ط1. 2002 م
القاموس المحيط	مجد الدين الفيروزابادي	مؤسسة الرسالة. ط5. 1996 م
كتاب سيبويه	أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون	عالم الكتب بيروت
الكافية في النحو	ابن الحاجب النحوي المالكي شرح رضى الدين الاستراباذي	دار الكتب العلمية بيروت لبنان

اللباب في علل البناء والإعراب	لأبي البقاء العكبري تحقيق غازي مختار طليمات	
لسان العرب	ابن منظور	دار صادر بيروت. ط1. 1955، 1992 م
ما ينصرف وما لا ينصرف	أبو إسحاق الزجاج تحقيق هدى محمد قراعة	لجنة إحياء الثرات الإسلامي إشراف محمد توفيق عويضة. القاهرة 1971 م
المطرب في أشعار أهل المغرب	لأبي الخطاب بن دحية تحقيق إبراهيم الأبياري مع باحثين آخرين	دار العلم للجميع مصر
معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة	دار إحياء التراث العربي بيروت
المخصص	لأبي الحسن ابن سيدة	المكتب التجاري للطباعة والنشر. بيروت
موسوعة أعلام المغرب	عبدالكبير بن المجذوب الفاسي تنسيق وتحقيق محمد حجي	دار الغرب الإسلامي. ط1. 1996 م
مجلة المورد العراقية		المجلد 18العدد3،1989م
المقتضب	للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة	عالم الكتب. بيروت
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية	أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش	معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى. ط1. 2007 م
المقرب ومعه مثل المقرب	ابن عصفور الإشبيلي تحقيق عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض	دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط1. 1998 م
مقدمة ابن خلدون	عبد الرحمن بن محمد بن خلدون تحقيق درويش الجويدي	المكتبة العصرية صيدا بيروت ط1. 1995 م
الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع	إميل بديع يعقوب	دار الجيل بيروت.ط1. 1992 م
المفصل في علم العربية	محمود بن عمر الزمخشري	دار الجيل الطبعة الثانية
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	ابن هشام الأنصاري تحقيق الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله	دار الفكر بيروت لبنان. ط2. 1969م
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب	أحمد بن محمد المقري التلمساني حققه الدكتور إحسان عباس	دار صادر بيروت

نتائج الفكر في النحو	أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض	دار الكتب العلمية بيروت ط1. 1992م
النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة	محمد عرفة	مطبعة السعادة القاهرة. 1937م
النحو الوافي	عباس حسن	دار المعارف ط11
وفيات الأعيان	لشمس الدين بن خلكان تحقيق د. إحسان عباس	دار المعارف بيروت
الوافي بالوفيات	لابن أيبك الصدفدي اعتناء هلموت ريتر	النشرات الإسلامية ألمانيا. ط2. 1981م

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- إهداء	1
- شكر وتقدير	2
- مقدمة	5
- **المحور الأول: الإمام السهيلي وكتابه الأمالي**	10
- المطلب الأول: ترجمة الإمام السهيلي	11
- اسمه نسبه	11
- مولده	12
- رحلاته	12
- شيوخه	13
- آثاره: كتبه وتلامذته	14
- أواخر حياته ووفاته	15
- تنبيه على وهم في تاج العروس	16
- المطلب الثاني: الإمام السهيلي نحويا	17
- المطلب الثالث: كتاب الأمالي	22
- **المحور الثاني: الممنوع من الصرف عند الإمام السهيلي**	25
- المطلب الأول : العلة عند الإمام السهيلي	26
- المطلب الثاني: نقض الإمام السهيلي للعلل النحاة	32
- حكاية الإمام السهيلي لعلل النحاة	32
- اتهام السهيلي النحاة بالتناقض والتحكم	35
- العلة النحوية مطردة منعكسة عند الإمام السهيلي	36
- اعتراض السهيلي بأسماء مثل مسلمة وسفسير	37
- اعتراضه باسم قابوس	40
- استنكاره أن يكون التعريف يشابه الفعل	41
- استنكاره ثقل بعض الأسماء الممنوعة من الصرف	43

- اعتراض السهيلي بإلغاء النحاة كثيرا من الفروع 45
- اعتراضه بتحكم النحاة في تحديدهم عدد العلل في اثنتين 46
- اعتراضه بتحكم النحاة بمنعهم الممنوع من الصرف من الخفض والتنوين 48
- ادعاؤه التناقض عليهم بجعلهم علة تقوم مقام علتين 49
- تشنيعه عليهم الإخبار عن العرب بما لم يقولوه 50
- المطلب الثالث: العلل المقترحة من الإمام السهيلي 52
- المانع من الصرف استغناء الاسم عن التنوين 52
- التنوين عنده علامة انفصال لا تمكن 53
- علة منع الأعلام الممنوعة من الصرف استغناؤها عن التنوين 55
- سر امتناع الأعلام المؤنثة من التنوين 57
- الأسماء الأعجمية المعدولة لم تنقل من أصل منوّن 58
- سر خصوص مثل زُفر وعُمر بالعدل دون سالم ومالك 59
- علة العدد المعدول 60
- علة سكران وغضبان ونحوهما 61
- علة منتهى الجموع 62
- علة العلم المركب 62
- خاتمة 64
- فهرس المصادر والمراجع 66
- فهرس الموضوعات 70